إفلاس اليسار

سمير بسباس

I-تقديم:

عندما نتعرض لإفلاس اليسار فإننا لا نقصد ذلك الجمع من الشباب التواق للحرية والذي انضوى تحت مظلة اليسار. لا بد أن نشير في البداية إلى أن تعبير اليسار هو تعبير ملطف للماركسيين أو كما أسميهم الستالينيين وهو تعبير أصبح شائعا خصوصا في بلدان الجنوب وخصوصا العربية كي لا يمس من مشاعر شعب مسلم من ناحية وكي لا يذكرهم هذا التعبير بتاريخ المجتمعات البيروقراطية التي انضوت تحت راية البلشفية.

لن أتعرض بالتدقيق لنشأة الحركة اليسارية ولكني سأسعى لذكر أهم المراحل التي صبغت نشأتها.

في الستينيات ظهر تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونسالمعروف أيضًا باسم "حركة آفاق" أو "برسكتيف" في المهجر وضمّت مثقفين وطلابًا وكوادرونخب من مختلف المشارب مثل الستالينية والماوية والتروتسكية والقومية العربية وانطلق نشاطها في أوساط الطلبة والمثقفين بصفة عامة وخصوصا في المهجر وبالذات فرنسا. لا بد أن نشير بداية أن جزء هاما من هؤلاء انحدروا من عائلات يوسفية نسبة لصالح بن يوسف. كان ذلك كرد فعل ضد نظام الحزب الواحد وكتعبير عن امتعاض هؤلاء من سياسة الحزب الشيوعي التونسي. من المعلوم أن نشأة هذه المنظمة جاء بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1962.

تبنى الحزب الاشتراكي الدستوري برنامج اتحاد الشغل والمعروف بالتعاضد بقيادة أحمد بن صالح وتميزت الفترة بتدجين اتحاد الشغل وتلجيم كل صوت حر أو معارض حيث زج بعديد الآفاقيين في السجون وصدرت ضدهم أحكام قاسية جدا بلغت حتى 20 سنة سجنا. مع العلم أنه ومع نهاية فترة التعاضد صدر عفو على هؤلاء في سنة 1970.

تحولت منظمة آفاق إلى منظمة العامل التونسي وظهر أيضا تنظيم أخر يدعى التجمع الماركسي اللينيني الذي أفرز منظمة "الشعلة". كان لحرب 1967 التأثير العميق على توجهات منظمة العامل التونسي التي شيئا فشيئا تقبلت المسألة القومية خصوصا وأن منظمة الشعلة كانت تزايد على القومية العربية وبرزت أساسا كتنظيم قومي متلحف بالماوية والستالينية. أفرز تنظيم الشعلة مجموعات عديدة من الوطنيين الديموقراطيين أو الوطد (الوطد- الوطد في الجامعة- المود- الشود- وفي ما بعد حزب العمل الوطني الديموقراطي والذي شهر بحزب العود). كل من هذه التفريخات كان يغني على ليلاه ويعتبر نفسه الممثل الحقيقي للخط الوطني الديموقراطي.

لا بد هنا من التعرض إلى الاختلافات بين منظمة العامل التونسي ومنظمة الشعلة وتفريخاتها.

فالأول ينادي بالثورة الديموقراطية الوطنية بينما ينادي الثاني بالثورة الوطنية الديموقراطية. لنغوص في روح هذا الاختلاف وعن ماذا ينم وقد نضطر إلى تحليل نفسي لكلا التوجهين.

فالذين ينادون بالثورة الديموقراطية الوطنية يعتبرون أن الديموقراطية تسبق الوطنية ولذلك تحتم عليهم النضال من أجل الحريات الديموقراطية وسيكون ذلك سبيلا لنمو الحركة وتوسعها وصولا للثورة.

أما تنظيم الشعلة فكان يرى في توجه العامل التونسي إصلاحيا بحتا لأنه يعمل على فرض الديموقراطية في ظل نظام عميل. فالوطنية تسبق الديموقراطية وعندما يفتك الحزب الماركسي السلطة سوف يمكن الشعب من الديموقراطية. لكن من يضمن أن هؤلاء سوف ينشرون الديموقراطية والحال أن مرجعيتهم أحزاب وأنظمة مستبدة. بالنسبة للشعلة والتيار الوطني الديموقراطي عامة هناك أنظمة وطنية عربية وهي الأنظمة القومية والبعثية التي تنطوي تحت مظلة الاتحاد السوفييتي. هكذا احتدم الصراع في الجامعة بين تنظيم العامل التونسي وتنظيم الشعلة.

من المعلوم أن منظمة العامل التونسي قد تبنت المسألة القومية العربية سنة 1974 ولم يكن ذلك بمعزل عن انضمام بعض البعثيين للتنظيم مثل أحمد نجيب الشابي. "الأمة العربية حقيقة تاريخية وواقعية ووجودها لا يمكن إلا أن يكون نقطة انطلاق مسار الثورة العربية".

اعتبر العامل التونسي المجتمع رأسماليا تابعا بينما اعتبرت الشعلة النظام شبه مستعمر وشبة إقطاعي وسوف نتعرض لهذين الموقفين لاحقا.

عرف العامل التونسي انقسامات بين خط يعتبر النظام ليس عميلا بالضرورة وبين اتجاه أقلي يرأسه أحمد نجيب الشابي (ويطلق عليه بالخط السائد ههههه) الذي كان يعتبر النظام عميلا وذلك تجاوبا مع موقف جماعة حمة الهمامي بينما ظهر انشقاق في تونس منذ سنة 1975 وتمثل في العامل التونسي "الخط الثوري" الذي كان ينادي بالالتحام بالشعب ويعتبر التنظيم طلابيا لا أكثر.

نهاية حكم الهادي نويرة شهدت تصدعا بين الحلف الثلاثي: الحزب الدستوري من ناحية واتحاد الشغل وبرجوازية تونس العاصمة وما سمي عادة بـ"البلدية".

كانت حركة جانفي 1978 وإعلان الإضراب العام من طرف قيادة الاتحاد بزعامة الحبيب عاشور. فبينما اعتبر الغالبية من اليساريين هذه الحركة شعبية وأطلقوا عليها بالخميس الأحمر أو الأسود اعتبر اتجاه "الخط الثوري" أن ذلك ينطوي ضمن الصراع داخل أجنحة الحزب الحاكم. ثم جاءت عملية قفصة الإرهابية التي تعاطف معها جل اليساريين والقوميين باستثناء "الخط الثوري" وبرزت بكل جلاء الطبيعة الانقلابية لليسار.

من المعلوم أنه وبعد إيقاف القيادة السابقة للاتحاد وفرض قيادة جديدة قامت منظمة الشعلة ببعث لجان المبادرة وإصدار جريدة "الشعب السرية" وذلك لسرقة الاتحاد وجعله يتذيل لها. لكن ما لبث أن انكشف أمرها وتم إلقاء القبض على أعضائها وعلى زعيمهم العربي عزوز الذي بمجرد خروجه من السجن التحق بصفوف الحزب الحاكم.

بعد سقوط حكومة بورقيبة وعد بن علي بالانفتاح ومكّن العامل التونسي من جريدة وكذلك الحال بالنسبة للاتجاه الإسلامي وسمح بانعقاد مؤتمر اتحاد الطلبة بينما أسس الإسلاميون اتحادا موازيا له. في الأثناء ظهر انشقاق آخر داخل صفوف العامل التونسي الذي تحول اسمه إلى حزب العمال الشيوعي (وقد وقع التراجع فيما بعد عن كلمة الشيوعي وأصبح حزب العمال) وقد قام به بعض العناصر القياديّة (محمد الكيلاني ونوفل الزيادي الذي أصبح في السنوات الأخيرة موظفا ساميا في سفارة فرنسا)ببعث الحزب الاشتراكي اليساري بقيادة محمد الكيلاني سنة 2006.

من المعلوم أن حزب العمال قد عقد تحالفا مع حركة النهضة في 18 أكتوبر 2005 وكان ذلك بإعلان إضراب جوع مزعوم ضم قياديين من حزب العمال والنهضة وبعضا من الوجوه اليسارية المتقومجة مثل العياشي الهمامي وغيره.

في سنة 2005 ظهر أيضا حزب العمل الوطني الديموقراطي (حزب العود)وهو من تفريخات منظمة الشعلة وتقدم بطلبالحصول على التأشيرة القانونية.

من المعلوم أن جل تنظيمات اليسار قد حصلت على الترخيص بعد سقوط حكم بن علي وقد تحالف جلها فيما يسمى الجبهة الشعبية التي كانت تضم حزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد وحزب العمال. لكن هذا التحالف ما لبث أن سقط وانتهى مشروع الجبهة الشعبية بنفس السرعة التي ظهر فيها.

نلاحظ في الأثناء أن الوطنيين الديموقراطيين قد سيطروا على قطاعات نقابية واسعة في صلب اتحاد الشغل كما أن حزب العمال تمكن من الحصول على بعض المقاعد في البرلمان.

شارك اليساريون جمعاء جنبا إلى جنب مع حركة النهضة والسلفيين في اعتصام القصبة 1 و2 وكانوا أول من دعا لبعث مجلس تأسيسي عرف هيمنة حركة النهضة واحتكارها للسلطة.

اليوم نحن شاهدون على تفكك اليسار وتراجعه ليتحول إلى ظاهرة صوتية وإعلامية.

كل هذه الانشقاقات والتفرعات تذكرنا بما حصل داخل الأحزاب الماركسية اللينينية والبلشفية والتصفيات التي بلغت في بعض الأحيان التصفية الجسدية وهي تعبر أساسا عن انعدام الديموقراطية داخلها وعن نزوع بعض القيادات للتحكم بالقيادة وذلك لأغراض شخصية وبالأخص عن إفلاس النظرية الماركسية اللينينية والستالينية والماوية وما شابهها. في الحقيقة لم تتطور نظرة هؤلاء للمجتمع وراوحت مواقفهم نفس المكان والحال أن المجتمع قد عرف تحولات هامة سنتعرض لها لاحقا. من ناحية أخرى تميزت مسيرة اليسار بتحالفات مشبوهة مع تيار الإسلام السياسي.

لقد انتهى اليسار وأفلس وسنوضح ذلك في الأجزاء المتعاقبة للكتاب.

II-الدخولية Entrisme أو الإنصهار : محاولات اليسار الهيمنة على اتحاد الشغل والجمعيات:

منذ انطلاق حركات اليسار كانت الفكرة المهيمنة لدى الغالبية هي الوصول للسلطة عبر الهيمنة على الاتحادات والنقابات والجمعيات.

كانت المحاولة الأولى والأهم محاولة السيطرة على الاتحاد العام لطلبة تونس علما بأن ذلك يعني الهيمنة على جيل كامل من الشباب الطلابي الذي سيتمكن من الحصول على مناصب في الدولة والمؤسسات وفي مختلف القطاعات. هم يعلمون أن منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس نقابة أسسها الدستوريون والزيتونيون أيام الاستعمار وأصبحت شبه منظمة دستورية. لكن التصور الغالب كان الدخول للجمعيات والاتحادات والحصول على موطئ قدم داخلها وصولا للهيمنة عليها. تفطن الحزب الحاكم لذلك وقام بانقلاب قربة وأعاد سيطرته على الاتحاد مما دفع باليساريين إلى الاحتجاج وكانت حركة فيفري 1972 وما تلاها من تكوين الهياكل النقابية المِؤقتة.

نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لاتحاد الشغل. فنشأة هذا الاتحاد كان ردة فعل على مواقف الفدرالية العامة للشغل المتذيلة للاتحاد السوفييتي والتي انسلخ منها الاتحاد العام التونسي للشغل. من المعلوم أن الرئيس الشرفي لأول مؤتمر للاتحاد هو الفاضل بن عاشور الذي لم يكن البتة عاملا وهو من أعيان مدينة تونس ومن عائلة دينية "عريقة". لقد كان للاتحاد علاقات وثيقة بالباي وبالحزب الدستوري بل أن جل أعضاء الاتحاد كانوا دستوريين أو قريبين من حزب الدستور. انخرط الاتحاد العام التونسي للشغل في المنظمة العالمية "السيزل" التي كانت غربية بالأساس ومعادية للشيوعية وللاتحاد السوفييتي.

للتاريخ كرمت منظمة"آفاق"اليسارية فرحات حشّاد وأشادتبه كـ"زعيم ثوري واشتراكي" وذلك بمناسبة ذكرى اغتياله: "كان حشّاد قد وضع للجماهير العاملة التي تحرّرت من نير الاستعمار أهدافا أكثر طموحا: أهداف ثورة اشتراكية حقيقية" وهذا منافي تماما للواقع والتاريخ حيث كان اتحاد الشغل عضوا في منظمة "السيزل" التي كانت تمثل الغرب الرأسمالي وذي توجه معادي تماما للاشتراكية ولمعسكر الشرق.

كما وسبق أن قلنا تأسست السلطة في تونس على تحالف ثلاثي: الحزب الدستوري الممثل أساسا للبورجوازية الصغيرة بالساحل دون أن يقتصر فقط عليها والاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة عاشور وبرجوازية العاصمة أو كما يطلق عليها بالبلدية من أعيان وعائلات نافذة وأصحاب الأملاك والهيبة الدينية. لقد قلنا أن هذا التحالف هش وسيعمل كل طرف على الحصول على حقوقه كاملة في السلطة.

تبنت السلطة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل والذي كان ظاهره اجتماعي ولكنه ممول من طرف البنك الدولي والدوائر المالية العالمية. هيمن أحمد بن صلاح على مفاصل الدولة وعلى الاتحاد العام التونسي للشغل وهو النقابي القديم وعوض النقابات بالشعب المهنية وأزيح كل من التليلي وعاشور من قيادة الاتحاد. لا بد أن نشير أن محاكمات اليساريين في عهد بن صالح كانت الأكثر قسوة إذ بلغت الأحكام بين 10 و20 سنة.

بعد فشل تجربة التعاضد التي لم تفعل سوى أنها دعمت اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الدولية جاءت تجربة نويرة الليبرالية وتحول عديد البيروقراطيين في الدولة إلى رجال أعمال كما وقع التصالح مع الحبيب عاشور الذي قدم دعما غير محدود للسلطة بل كان عضوا في الديوان السياسي للحزب. خلال هذه الفترة بدأ اندساس اليساريين في الاتحاد بدءا بنقابات التعليم وصولا لنقابات العمال كنقابات البريد والنقل. فلقد عبر عديد اليساريين عن أن افتكاك النقابة يعني خطوة نحو السلطة. هيمن الوطنيون الديموقراطيون وهم من تفريخات وتفريعات منظمة الشعلة

على عديد القطاعات وهذا بتحالف مع القوميين وغيرهم. لكن قيادة الاتحاد ظلت مساندة تماما للسلطة. لا ننسى تلك القولة الشهيرة للحبيب عاشور: "في كوبا كاستروين وفي تونس بورقيبيين".

في أواخر سنة 1977 وقعت انتفاضة قصر هلال العمالية والتي انظمت لها مختلف الفئات الشعبية وذلك كرد فعل على تدهور الحالة الاجتماعية للعمال وعلى الفساد في المؤسسات. كانت تلك حركة عفوية وقوية مما أجبر السلطة إلى التدخل باستعمال الجيش. سكت اليسار عن هذه الانتفاضة. أما الاتحاد فقد شعر أن هذه الحركة عفوية ولم يكن للاتحاد ضلع فيها بل أن النقابات كانت متواطئة مع الإدارة. حينها أعلن بعض القادة موقفهم: نحن ضد العنف مهما كان مأتاه.

بعد أن كال عاشور المديح لحكومة نويرة انقلب عليها في جانفي 1978 وأعلن الإضراب العام للاحتجاج ضد الظروف المزرية للعمال وللدفاع عن استقلالية الاتحاد. في الحقيقة لم يكن الاتحاد يوما ما مستقلا. ساند اليساريون قيادة عاشور التي اعتبروها قيادة شرعية وكانت بياناتهم تصف الحركة بالخميس الأحمر والخميس الأسود. في الواقع لم تكن حركة جانفي 1978 تهدف لتحقيق مطالب العمال ولكنها كانت تمثل صراعا داخليا للنظام بين جناح دكتاتوري وهو محمد الصياح وجناح الحبيب عاشور الذي كان يحلم بالخلافة بعد أن تراجعت صحة بورقيبة وأصبح عاجزا عن القيام بأبسط المهام وقد حصل عاشور على دعم من القذافي ومن بعض المسؤولين والوزراء وإن بصفة خفية.

لجم النظام الاتحاد ووضع أعوانه المخلصين وأودعت قيادة الاتحاد السجن. استغلت منظمة الشعلة اليسارية الفرصة لـ**سرقة الاتحاد** وبعثت بلجان المبادرة ونشرت جريد "الشعب السرية" لتكون لسان حال النقابيين المخلصين للقيادة "الشرعية". هي في الواقع وقاحة لا بعدها وقاحة لأنها تنم عن عقلية انقلابية شبيهة بانقلابات أحزاب البعث.

بعد أشهر وقع إلقاء القبض على جماعة" الشعب السرية" وعلى قائدها العربي عزوز الذي حوكم وبمجرد خروجه من السجن التحق بصفوف النظام.

بقدوم حكومة مزالي وقع اصدار العفو التشريعي العام وتصالح النظام مرة أخرى مع قيادة الاتحاد وعاد العاشوريون مرة أخرى لقيادة الاتحاد وقد وعد الحبيب عاشور السلطة بالتخلص من اليساريين الذين اندسوا في صفوف الاتحاد.فبعد خروجه من السجن وعودته إلى رئاسة الاتحاد وانعقاد مؤتمر قفصة 1981أعلن في أكثر من مناسبة بأنه سيُخلّص الاتحاد من "المتطرفين والشيوعيين" المتواجدين فيه.

بعد سقوط حكم بورقيبة وصعود بن علي لاحظنا انضماما غير مشهود لقادة يساريين من الشعلة والعامل التونسي بالسلطة وقد أوكلت لهم عديد المهام منها إدارة الجرائد الحزبية وكذلك مهام دبلوماسية. في بداية حكمه وعد بن علي بالتعددية والديموقراطية وسمح للاتجاه الإسلامي والعامل التونسي بإصدار جريدة.

خلال أحداث الحوض المنجمي في 2008 كان موقف النقابات متذبذبا. فلقد أصبح الشغل الشاغل لليساريين هو أساسا الحفاظ على مواقع في الاتحاد وفي بعض الحالات تغلبت المصلحة الشخصية على المصلحة الحزبية. كان جراد الأمين العام للاتحاد يكيل المديح للنظام بل أنه صادق على إعادة انتخاب بن علي لسنة 2014. في الأثناء زاد تغلغل اليساريين في اتحاد الشغل وأصبحوا يحتلون مواقع متقدمة فيه ولم يقتصر نفوذهم على النقابات بل ارتقوا إلى الكوادر الوسطى والعالية.

لقد ساهم الاتحاد بقوة في اسقاط حكم بن علي وقد انطلقت المظاهرات من مقرات الاتحاد وانقلب فجأة جراد وأصبح داعية للديموقراطية. ساهم اليساريون بقوة في تأطير التحركات انطلاقا من الاتحاد الذي قدم لهم السند للقصبة 1 والقصبة 2 من دعم مادي ومعنوي. لم ينطق اليسار أي كلمة عن جراد وهو الذي دعمهم ووقف إلى جانب تحركاتهم.

كانت حركة النهضة تخطط وتستعد للانقضاض على السلطةبينما ركز اليساريون على المؤتمر الوطني للاتحاد المنعقد بمدينة طبرقة في ديسمبر 2011 وقد عرف هذا المؤتمر تجاذبات ومؤامرات إن جاز القول لتعيين المسؤولين على رأس الاتحاد.

لقد قلنا أن النظام قد بني على تحالف ثلاثي هش: الحزب الدستوري واتحاد الشغل وبرجوازية تونس من الأعيان ورجال الدين. كل طرف من هذا التحالف يطالب بقسطه في السلطة وهذا ما يفسر ظهور حركة الديموقراطيين الإشتراكيين بقيادة المستيري والممثلة أساسا لبرجوازية الحاضرة والصراعات بين اتحاد الشغل والنظام.

أخيرا تمكن الاتحاد من فرض وزير وهو عبيد البريكي المنتمي لحركة الوطنيين الديموقراطيين سليلة منظمة الشعلة. لا بد من الملاحظة أنه في ظل حكم الباجي قائد السبسي وقع تعيين عديد اليساريين من الوطد وحزب العمل الوطني الديموقراطي والحزب الاشتراكي المنشق عن حزب العمال كموظفين ساميين في السفارات.

تحت أعين اليساريين وقع تغيير النظام الداخلي للاتحاد لضمان إعادة ترشح القيادة مرة أخرى وهذا خلافا لما هو معهود به.

ليس ذلك بالغريب فرئاسة رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان هي الأخرى عادت لابن الرئيس السابق واليساري.

تراجع تأثير الاتحاد وعرف هو الآخر بداية التفكك بين مساندين ومعارضين للقيادة وكذلك تفكك اليسار داخل الاتحاد وتراجع تأثيره هو الآخر (وقع تعيين عديد النقابيين اليساريين كموظفين في السفارات).

لو كان اليساريون مخلصين لأيديولوجيتهم ولمراجعهم لاتصلوا مباشرة بالشعب في جميع أرجاء البلاد ولكنهم اختاروا الطريق السهل وهو الهيمنة على الاتحادات والجمعيات من خلال الاندساس لها ولكن المضحك في ذلك أنهم وبمجرد صعودهم في قيادات الاتحاد بدأت الصراعات تنخرهم. اعتقد اليساريون ولا زالوا أن الهيمنة على اتحاد

الشغل تفتح أبواب السلطة. الدخولية Entrisme أسلوب شائع في أحزاب البعث ومختلف الانقلابيين وهو السبيل الذي اختاره اليساريون مما يحتم عليهم القيام بتحالفات مشبوهة بغاية الوصول للسلطة. ألم يصرح أحد قادة الستالينيين في السنوات الأخيرة: "نحن جاهزون للسلطة" وأي سلطة.

اندساس اليساريين في الجمعيات والاتحادات لم يقتصر على اتحاد الشغل بل وأيضا على رابطة حقوق الإنسان. تأسست هذه الرابطة بتأثير من حكومة جيمي كارتر ومن حركة الإشتراكيين الديموقراطيين بقيادة أحمد المستيري وقد وافقت الدولة على ذلك بشرط تعيين عناصر من الحزب الدستوري وقد كان لهم ذلك.

انضم للرابطة الدستوريون وجماعة المستيري واليساريون والإسلاميون والقوميون وكانت تستند للمرجعية الدولية لحقوق الإنسان. تحولت الرابطة إلى مقر يلجأ له سياسيون من كل المشارب. من المضحك أن حركة النهضة لم توافق على بند في ميثاق الرابطة يدعو للمساواة بين الرجل والمرأة. اعتمد الميثاق على ثلاث مرجعيات وهي: "المبادئ التحررية في قيم حضارتنا العربية الإسلامية والدستور التونسي والمواثيق الدولية".

أصبحت الرابطة أداة من جملة أدوات مقاومة السلطة وكل حزب وتنظيم سياسي يهدف إلى الهيمنة عليها ليجعلها من إحدى أدواته. لقد قدمت الرابطة للسلطة موظفين ووزراء بل أن الرئيس المنصف المرزوقي كان في بعض الفترات رئيسا للرابطة.

بعد سقوط حكم بن علي أصبحت الرابطة جزء معتبرا من السلطة وأصبحت تتدخل في عديد الشؤون السياسية.

لا بد من الإشارة أيضا أن الوصول إلى مسؤوليات عالية في الرابطة يمكن أصحابها من الانضمام لاحقا إلى مؤسسات دولية تابعة للأمم المتحدة أو غيرها ويضمن لهم مستقبلا زاهرا.

III- اليسار والموقف من طبيعة النظام

كان اليساريون ينعتون النظام القائم بوصفه عميلا: النظام الدستوري العميل. وصف العمالة هو في ذات الوقت سياسي ولكن بالأخص أخلاقي. فأن تكون عميلا فهذا يعني أن تكون وكيلا للغرب ومؤتمرا بأوامره بحيث تنبع القرارات من عنده وما على النظام إلا تنفيذها. إذا كان النظام عميلا فهذا مقارنة بالأنظمة الوطنية. ماهي الأنظمة الوطنية في نظر اليسار؟ هي أنظمة البعث ونظام القذافي ونظام اليمن الجنوبي السابق. في الحقيقة يمكن الجزم بأن النظام التونسي كان مواليا للغرب ومعاديا للاتحاد السوفييتي السابق ولكن صفة العمالة هي أبعد من أن تكون صحيحة ومعبرة. موالاة الغرب مرتبطة بعوامل سياسية وتاريخية: فقيادة الحركة الوطنية كما اتحاد الشغل معادين للشرق ومرتبطين بالغرب. تجلت هذه الموالاة في الموقف من حرب الفيتنام على سبيل المثال وذلك في ظل حكم أحمد بن صالح. ليس كل ما أنجزه النظام بأمر من الغرب ونذكر هنا على سبيل المثال إنجاز بعض المؤسسات العمومية "الوطنية" إن جاز القول.

فالنظام منصهر في شبكة علاقات رأسمالية دولية وهذا ما جعله مواليا للغرب الرأسمالي ولكن صفة العمالة هي في الواقع "إبداع" قومي وبعثي وستاليني متقومج. صحيح هناك أنظمة عميلة نصبها الاستعمار بل هناك دول بعثت من لا شيء (ملكية وجمهورية) ولكن هذا لا ينطبق على حالة تونس.

أغلب بلدان العالم الثالث المستقلة مرتبطة بألف خيط بالغرب (اللغة-الاقتصاد-الثقافة-التعليم ...) وبالتالي لم يمثل الاستقلال السياسي استقلالا اقتصاديا. من ناحية أخرى لقد تجاهلت الحركة الوطنية قضايا الديمقراطية

ونمط الإنتاج المزمع تبنيه بل كانت الركائز الأساسية للحركة الوطنية هي الهوية والدين واسترجاع الخيرات (لم يساند الحزب الدستوري الطاهر الحداد الذي كتب "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع" لأنه كان يخاف المس من شعور المسلمين ولأن قضايا الديموقراطية والمرأة مستبعدة من برنامجه). كما أن المخيال الإستهلاكي-الإنتاجوي المهيمن هو ذاته المخيال الذي يحكم الغرب. نسمع من أفواه المسؤولين: نريد اللحاق بركب الحضارة. لكن فارق الإمكانيات والاختلاف في البنية الاقتصادية يمثل عائقا دون هذا الطموح. من بين علامات هذا التوجه نجد اعتماد الزراعة الموحدة والمبيدات والسدود الكبرى والعمل على تطوير زراعة سقوية معدة للتصدير وإنشاء الطرق السيارة. من المعلوم أن مفهوم التنمية الاستهلاكي الإنتاجوي للغرب هو ذاته المفهوم الذي يتبناه الستالينيون في كل أصقاع العالم.

توصيف النظام القائم اعتمد مصطلحات كلاسيكية وجاهزة ولم يتوجه لحقيقة وطبيعة النظام والحال أنه يجب دراسة كل حالة على حدة وتجنب سحب توصيف واحد على كل الدول والأنظمة. فقبل التسارع في وضع التوصيفات لا بد من تحليل واقع السلطة. فهذه الأخيرة قد قامت على تحالف ثلاثي هش: الحزب الدستوري-اتحاد الشغل وبرجوازية مدينة تونس وأعيانها من العائلات النافذة والتي يطلق عليها البعض بـ"البلدية" مقارنة بالآفاقيين. هذا التحالف الثلاثي كان ضروريا للسلطة لضمان أوسع قاعدة شعبية. لكن هذا التحالف هش وتدل على ذلك الخلافات التي نشبت بين هذه المكونات الثلاث.

خاصية النظام التونسي أنه نظام فردي تسلطي يعتمد الحزب الواحد. يجب أن نلاحظ أن قضايا الديموقراطية لم تكن مطروحة لا في الحركة الوطنية ولا في أوساط الشعب. بل إن الغالبية كانوا مبتهجين بالاستقلال ويقدسون الزعيم الذي كان القائد لهذه المسيرة المظفرة.

خاصية نظام بورقيبة وهذا مقارنة بالأنظمة العربية وحتى بأخرى أنه كان نصف علماني وهذا بارتباط بتأثر بورقيبة بالثقافة الفرنسية (لقد كان أول

مفتي للجمهورية التونسية بعد الاستقلال محمد عبد العزيز جعيط وهو من عائلات "البلدية" وقد كفّر سابقا الطاهر الحداد). قامت الدولة بإصلاحات (التعليم – الصحة – المرأة) وبطريقة تعسفية وفوقية. كل هذه الإصلاحات لم تأت بأمر غربي.

تميز الحكم بالفردية نابع من "شرعية" تاريخية ومن "أحقية" مزعومة في تسطير سياسة الدولة. كما أن النظام قد تميز بارتباط وثيق بين الفاعلين الاقتصاديين ورجال الأعمال من ناحية والدولة والحزب الحاكم. فلكي ترتقي إلى مراتب الباعثين الاقتصاديين وتحصل على التمويلات والقروض لا بد لك أن تكون من موالي السلطة القائمة. ففقدان البلاد غداة الاستقلال لبرجوازية كبيرة أدى إلى ظهور طبقة بيروقراطية واسعة ما لبثت أن دخلت غمار القطاع الخاص وكونت فئة من رجال الأعمال النافذين بل أنه قد برزت عائلات نافذة ومعروفة.

نعود ونقول أن مناهضة اليساريين للنظام كان أساسا لكونه "عميلا" في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يصفون الأنظمة العربية الموالية للاتحاد السوفيتي بالوطنية. لقد تغاضوا عن القمع الذي سلط في هذه البلدان ضد الخصوم بل يمكن وصف هذه الأنظمة الوطنية المزعومة بالدموية ولا يوجد أي مقدار من الشبه بين ما تعرض له المعارضون في تونس من قمع وما تعرض له المعارضون هناك من كل أصناف التعذيب وصولا للتصفية الجسدية لهم ولعائلاتهم. لا بد من الإشارة إلى أن بعض عناصر اليسار كانت لهم علاقات مباشرة مع هذه الأنظمة (دون ذكر الأسماء والدخول في التفاصيل).

بالنسبة لتنظيم العامل التونسي كان النظام يوصف بالعمالة وهو رأسمالي تابع. أما بالنسبة لتنظيم الشعلة وتفريخاتها من الوطد فهو عميل وشبه مستعمر وشبه إقطاعي وهذا كعملية إسقاط لتوصيف الحزب الشيوعي الصيني للصين.

في الحقيقة وإذا كانت العلاقات الرأسمالية قد بدأت تعرف الترسخ بتونس فإنها لم ترتق إلى مصاف الدول الرأسمالية والصناعية. فالتوصيف ينقصه التدقيق. فالعلامة الرئيسية للنظام هي هيمنة بيروقراطية تتحكم حتى في القطاع الخاص الرأسمالي وارتباط وثيق بين السياسة والاقتصاد. فلكي تبعث مشروعا وتضمن نجاحه عليك أن تكون من الحزب الحاكم أو من المقربين له. هو نظام منصهر في شبكة القوى الرأسمالية العالمية. لقد انصهر كل المجتمع بجميع فئاته في عقلية الإنتاج والإنتاجية والربح ومراكمة المال وصولا اليوم إلى حالة من التطابق المعمم (مجتمع السيارة- هيمنة الدعاية- عقلية الاستهلاك – الموضة - ....). لم يأخذ العالم الثالث من الغرب مثله ولم يستعر تجاربه الثورية الحقيقية ولكنه تقبل أساسا بضائعه وطرقه في العيش واللباس والاستهلاك.

هناك تجذر وترسخ لمخيال استهلاكي انتاجوي ينسحب على كل فئات المجتمع.

في الحقيقة ولو تعمقنا في المسألة لقلنا أن اليسار التونسي معادي للنظام القائم ولكنه ليس معاديا لـ"السيستام" وصراعه مع النظام هو أساسا من أجل السلطة.

أما توصيف منظمة الشعلة وتفريخاتها من الوطد بأن المجتمع نصف مستعمر ونصف إقطاعي فهو لا يخلو من السذاجة إذ ليس كل من يملك مئات الهكتارات إقطاعي لأن ذلك يفترض نوعا من العلاقات مع العمال الزراعيين أو أشباه العبيد وأشكالا تعداها الزمن. لا غرابة أن تحتل الوطنية لدى هؤلاء المرتبة الأولى قبل الديموقراطية كما ووفقا لهم تمثل طبقة الفلاحين والعمال الزراعيين العمود الفقري للثورة. هذا التفكير يخفي رواسب من البداوة الفكرية والقبلية والحال أنه لا نعثر لديهم أي بحث أو تفكير حول الزراعة.

الموقف من طبيعة النظام هو في الحقيقة معبر عن طبيعة قوى اليسار قبل أن يعبر عن طبيعة النظام. فاليسار يسعى وفقا لهذا التوصيف إلى القيام

بتغيير يؤدي إلى إرساء نظام "وطني" معادي للإمبريالية. حتى نضالهم من أجل الحريات كان بالأساس وسيلة للهيمنة على الاتحادات والمنظمات والنقابات للوصول إلى هذه الغاية وهي السلطة. في تقييماتهم لتاريخ الحركة الوطنية نتلمس ميلا للحركة اليوسفية الرجعية وحنينا للقومية ولهذا بالذات أنا أجزم أن اليسار هو بالأساس قومجي ستاليني وأنه أبعد ما يكون معاديا للسيستام وللرأسمالية.

IV - اليسار والفكر القومي العربي:

بدأ تغلغل الفكر القومي العربي في أوساط اليسار منذ حرب 1967 والهزيمة التي عرفتها مصر. فلقد ساهم التجمع للبحوث والدراسات متجسدا في منظمة "آفاق" في التظاهرات رداً على العدوان الصهيوني على الدول العربية ونددوا بمواقف النظام الذي تجسد في خطاب بورقيبة بمدينة أريحا بفلسطين العام 1965 وطالب فيها الفلسطينيين بالقبول بقرار التقسيم لسنة 1948.

من المعلوم أنه قد وجهت لهذا التنظيم دعوة للمشاركة في مؤتمر عقد في الجزائر حول الاشتراكية في العالم العربي شهرين قبل اندلاع الحرب .

تلونت مواقف هذا التنظيم من المسألة القومية من عدم اعتراف بأمة عربية على أساس العرق والدين إلى الدعوة للوحدة العربية وهذا وفقا لميولات أعضائه وحسب الفترات. فلقد كان لانضمام بعض العناصر ذات الماضي البعثي مثل أحمد نجيب الشابي وغيرهم تأثير على مواقف منظمة آفاق. من المعلوم أن عديد العناصر القيادية في هذا التنظيم كانت تنحدر من عائلات يوسفية أي مساندة لصالح بن يوسف. يقول أحمد نجيب الشابي: "الفكر الماركسي في نزعته الأممية البروليتارية وفي ترجمته التونسية لم يكن ليولي قضية الهوية أهميتها بل انتقصها وحقر منها معتقداً بأن الأخوة العمالية الكونية فوق الفوارق القومية وفيها الحل للتناقضات القومية فلم يحسن فهم حركة التحرر الوطني وانعزل عنها قبل الاستقطاب وناصب العداء للقومية العربية باعتبارها من الترهات الرجعية التي تقوم على أخوة الدم والعرق والدين."

مع مرور الوقت وتدعم تأثير القياديين ذوي التوجه القومي ظهرت مقولات جديدة من نوع:" إن الإشتراكية لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال الوحدة العربية وذلك ليس فقط لأن الوحدة تشكل طموحاً مشتركاً لشعوبنا نظراً لوحدة اللغة والدين والتاريخ ولكن لأن الوحدة هي الوسيلة

الوحيدة التي يتسنى لأقطارنا ومن خلالها تشييد الاشتراكية الحقة .... لهذا فإن الوحدة العربية ضرورة اقتصادية وثقافية.... فنحن نعلم أن كل قطر عربي لوحده ليس بمقدوره بناء الأسس الاشتراكية وان هذه الأخيرة لن تتحقق إلا في إطار أوسع وبإمكان وحدات إقليمية أن تهيئ لوحدة عامة."

بعد أن تحولت منظمة آفاق إلى منظمة العامل التونسي تبني هذا التنظيم وبصفة نهائية وقاطعة "المسألة القومية" وذلك في سنة 1974 .

في الأثناء ظهر تنظيم الشعلة الذي كان تنظيما ستالينيا قوميا متحمسا للمسألة القومية التي وضعها محورا أساسيا لنشاطه .

بروز هذا التنظيم وتفريخاته العديدة (الوطد- الوطد في الجامعة – الشود – المود- حزب العمل الوطني الديموقراطي المعروف بحزب العود...) زاد في تعميق الاتجاه حيث نقرأ في أدبيات الشعلة بل وفي شعارها:
"تخصيص الشيوعية على العالم العربي ."

فلو تصفحت موقع تنظيم الشعلة للاحظت أن أغلب الكتابات تحوم حول العروبة وفلسطين. من المعلوم أن تنظيم الشعلة قرر تغيير اسمه إلى المنظمة الماركسية اللينينية العربية. أما ميثاق حركة الوطنيين الديموقراطيين وهي من تفريخات منظمة الشعلة فلقد جاء في النقطة الأولى لبرنامجهم: "البلاد التونسية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والشعب التونسي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية". لقد اعتمد تنظيم الشعلة وتفريخاته مصطلحات بعثية صرفة مثل: على المستوى القطري والقومي والشعب العربي في تونس. تقربت الشعلة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة والتي كان البعث السوري يحتضنها بينما كان العامل التونسي ولا يزال يعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الممثل الحقيقي للثورة الفلسطينية علما بأن الجبهة الشعبية هي انشقاق في صفوف القوميين الناصريين حيث تلحفت بالستالينية وأعلنت ولاءها للاتحاد السوفييتي.

عرفت بدايات السبعينيات انتشارا واسعا لأدبيات المشرق من القوميين المتمركسين أمثال جورج طرابيشي وإلياس مرقص وغيرهما وكان لها تأثير عميق على الشباب اليساري .

إثر زيارة السادات لإسرائيل بعد حرب 1973 ندد اليسار بذلك وبالتطبيع مع إسرائيل وأعلن مساندته لجبهة الصمود والتصدي التي كانت تضم سوريا ومنظمة التحرير وتمثل المحور السوفييتي ويعني ذلك أن اليسار قد دخل لعبة المحاور وانضم إلى فريق دون آخر .

تطوع العديد من اليساريين التونسيين في تنظيمات فلسطينية وتوفي منهم العديد خصوصا في جنوب لبنان وأما من دفعهم إلى ذلك فظل في تونس ولم يصبه أي أذى .

لا زال تنظيم الشعلة الذي غير اسمه بالحزب الماركسي اللينيني العربي يؤكد على البعد العربي الإسلامي (كما ورد في وثائقه) للثورة الفلسطينية .

لا بد أن نلاحظ أن بعض أدبيات الفلسطينيين بما فيها فتح كانت تلح على أن الثورة العربية تمر عبر الثورة الفلسطينية وعبر تحرير فلسطين .

لو تمعنا في تقييم المقاومة الفلسطينية لقلنا أنها اختارت منذ البداية المقاومة المسلحة كوسيلة للنضال وقد أدى هذا الاختيار إلى وبال على الفلسطينيين. فالمقاومة المسلحة تعني أن ترتبط بمن يوفر السلاح وتنساق له من الأنظمة العربية والاتحاد السوفييتي والصين والبلدان التي تدور في فلكهما. كما أنه يفترض وجود قواعد عسكرية ومنطلقا لهذه المقاومة العسكرية وهذا ما وقع فعلا. أصبحت المقاومة الفلسطينية سلطة حاكمة في الأردن ولبنان (باستثناء سوريا البعث) وعمدت الفصائل خصوصا منها اليسارية على الهيمنة عليها لكن تدخل النظام السوري بقوة السلاح وهزيمة المقاومة في الأردن وتغلب الجيش الإسرائيلي على المقاومة في لبنان قد قوض هذه المشاريع .

في الأثناء ظهرت منظمة حماس الإخوانية بدعم من إسرائيل لتحد من تأثير منظمة التحرير التي كانت أساسا موالية للاتحاد السوفييتي وكانت تتكون من عديد المنظمات .

في البداية كان اليسار التونسي يدعو إلى النضال السلمي من أجل دولة علمانية تجمع اليهود والعرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين ولم تكن هناك أي إشارة لضرورة العمل المسلح. لكن وبمرور الوقت وظهور المقاومة المسلحة الفلسطينية تغير الموقف رأسا وأصبح اليساريون يتزايدون على من هو أكثر قومية .

ظهر تنظيم الشعلة في بداية السبعينيات وهو في نظري تنظيم قومي متلحف بالستالينية وفرخ أنواعا مختلفة من الوطد وكلها تتزايد حول القومية العربية.

بروز حركة حماس الإخوانية وهي تمثل أقصي اليمين الديني وتحولها من موقف المهادنة لإسرائيل إلى المقاومة (نفس المسيرة لبن لادن الذي كان في البداية متحالفا مع الأمريكان ثم انقلب عليهم) قد ساهم في تدعيم وترسيخ اليمين الديني الصهيوني الذي ما فتئ يشير إلى الخطر الدائم للعرب والمقاومة الفلسطينية على وجود إسرائيل. لقد كان لهيمنة حماس على قطاع غزة بقوة السلاح دور هام في ترسيخ هذه الفكرة. فاليمين الديني الإسلامي يقابله يمين ديني صهيوني. من المعلوم أن دولة قطر المتحالفة مع أمريكا وإسرائيل هي الراعية الرسمية لحماس وهذا بأمر أمريكي.

لقد أصبحت حماس القوة السياسية الرئيسية وتراجع دور المنظمات الأخرى خصوصا منها اليسارية والتي عقدت تحالفا وثيقا مع الأولى .

مثل 7 أكتوبر (هناك بعض المعلومات التي تشير إلى أن إسرائيل كانت على علم بها قبل حدوثها) فرصة لإسرائيل للقيام بمجزرتها وتوسيع نفوذها في الضفة الغربية وانحاز جل الإسرائيليين لليمين الديني الصهيوني.

لقد دفع الشعب الفلسطيني ضريبة الاختيارات الخاطئة بتوجيه من الفكر القومي العربي والإخواني واليساري الستاليني المتقومج وهاهم قادة حماس لا زالوا قابعين في قطر يديرون الأحداث ويتحاورون مع أمريكا وصولا إلى القبول بمقترح الرئيس ترمب .

إنها حصيلة كارثية للفلسطينيين وللمنطقة كلها.

تقرب اليسار التونسي بجميع مكوناته من حركة حماس باعتبارها حركة تحرر وطني وعقد مع قادتها لقاءات في تونس.

لقد اعتبر اليسار التونسي الأنظمة العربية ذات التوجه القومي مثل البعث العراقي والسوري ونظام القذافي ونظام اليمن الجنوبي السابق أنظمة وطنية وتغاضى عن القهر الذي سلطته هذه الأنظمة على شعوبها. كما أن اليسار قد ساند عملية قفصة الإرهابية في سنة 1980. فبينما ساندت الشعلة والوطد العملية جهارا فلقد عبر العامل التونسي عن مساندة نقدية صابا جل غضبه على النظام التونسي. فهذه عملية قام بها بعض القذافيين الذين لا زالوا يحنون لصالح بن يوسف والذين يؤمنون بقوة السلاح كوسيلة للتغيير. عملية قفصة الإرهابية أبرزت الطبيعة الانقلابية لليسار خصوصا منظمة الشعلة ووضحت لنا ما كان يعدّه لنا هؤلاء وكل ذلك باسم الوطنية والقومية. لا بد أن نشير ودون ذكر الأسماء أنه كانت هناك علاقات مباشرة بين بعض اليساريين بأنظمة البعث ونظام القذافي وأغلب هؤلاء من الطلبة الذين زاولوا تعليمهم في سوريا والعراق. هذه الحقيقة لا يستطيع أن ينكرها هؤلاء اليساريين والذين تربوا على الفكر البعثي قبل أن يلحفوه بالستالينية لكي يكونوا أكثر جاذبية .

تأثير الفكر القومي والبعثي على اليسار تؤكده مقولاتهم وحتى المصطلحات التي كانوا يستعملونها (على مستوى القطر – على المستوى القومي-الشعب العربي في تونس-تخصيص الشيوعية على العالم العربي-البعد العربي الإسلامي للثورة الفلسطينية ...) والبقية الباقية منهم لا زالوا على نفس المنهج.

V-اليسار والحركة الإسلامية :

كان يجدر أن نقول اليسار واليمين الديني. عندما تكون قوميا عربيا فيعني ذلك أنك تعتبر الحضارة الإسلامية برمتها عمادا أساسيا للقومية وبعدا ضروريا لها. فنحن قد استعربنا عن طريق الإسلام الذي أتى به العرب وفرضوا اللغة العربية على ما يسمى اليوم بالبلدان العربية. عندما تكون قوميا ستالينيا فذلك لن يجنبك هذا المطب. فأنت في الواقع ستاليني ونصف إخواني بالضرورة وسينعكس ذلك على مواقفك واتجاهاتك.

علاقة اليسار بالحركة الإسلامية وبالذات الاتجاه الإسلامي وما يسمى اليوم بحركة النهضة قد راوح بين العداء والتحالف. فكما يقول المثل الشعبي التونسي: لا أحبك ولا أصبر عليك. ففي السبعينيات ومع تراجع حركة اليسار ومحاكمة عدد كبير من قياديها وبدعم من جناح في السلطة برز الاتجاه الإسلامي. كانت السلطة تغض الطرف عن الحلقات الدعوية في الجوامع بل أن جريدة المعرفة لسان الاتجاه الإسلامي كانت تطبع في مطبعة الحزب الدستوري. الصراع مع الإسلاميين كان أساسا في الجامعة وقد بلغ في بعض الأحيان مرحلة العنف المتبادل.

مع انتصار ما يسمى بالثورة الإيرانية ثم انهيار الاتحاد السوفييتي عرف الاتجاه الإسلامي انتعاشة وبدأ يبرز كقوة طلابية خصوصا في كليات العلوم والمدرسة القومية للمهندسين.

تواصل الصراع بين مختلف تيارات اليسار والإسلاميين إلى حد سقوط نظام بورقيبة وتقلد بن علي السلطة الذي وعد بالانفتاح. مكن النظام كلا من الاتجاه الإسلامي والعامل التونسي من جريدة وقد تمكن قبلهما نجيب الشابي من ترخيص لحزبه الحزب الاشتراكي التقدمي ومن جريدة الموقف.

لكن زواج المتعة لم يدم كثيرا واحتد الصراع خصوصا بين النظام والاتجاه الإسلامي وعرفت البلاد محاكمات طالت أيضا بعض فصائل اليسار. في نفس الوقت اندس اليساريون في رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان ولحقهم الإسلاميون وكذلك في الاتحاد العام التونسي للشغل حيث أصبحت قطاعات بل وجهات نقابية تحت تأثير الوطد والشعلة وبصفة أقل منظمة العامل التونسي. يتفاخر أحد أعضاء منظمة الشعلة بأن نقابات منطقة بن عروس أصبحت تحت سلطانه.

بدأ التقارب بين اليسار والإسلاميين ووصل ذروته في 18 أكتوبر 2005 حيث نشأ تحالف بين العامل التونسي متجسدا في شخص حمة الهمامي ونجيب الشابي وحركة النهضة وذلك باسم المطالبة بالديموقراطية. أما الوطنيون الديموقراطيون فقد عارضوا هذا التحالف ولكنهم لم يكونوا أبعد منه. فهذا فصيل من الوطد التابع للشعلة (مناضلون وطنيون ديموقراطيون أو المود) يحضر انعقاد مؤتمر اتحاد الطلبة الخاص بالإسلاميين بل أن البعض قد ترشح لقيادته. من المعلوم أنه في ذلك الوقت كانت هناك علاقات حميمية بين بقايا الشعلة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة القريبة من نظام البعث السوري الذي كان يرعى تنظيم حماس الإخواني الرافض لمعاهدة أوسلو. لا يسعنا أيضا إلا أن نذكر بأن محامين من الوطد رافعوا عن السلفيين وكانوا ينادون: لا نريد مساجين سياسيين بالبلاد. كما طالبت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بمن فيهم أعضاء "النهضة".

تقارب اليسار والإسلاميين كان بارزا أيضا في اعتصامي القصبة 1 والقصبة 2 الذين جمعا كل الفصائل السياسية.

قامت حماس بعملية 7 أكتوبر التي تلتها ردة فعل همجية ووحشية إسرائيلية طالت الشعب الغزاوي وما نتج عن ذلك من دمار وتقتيل. في الوقت الذي كان فيه الألاف يسقطون ضحايا الإرهاب الإسرائيلي كانت قيادة حماس قابعة في قطر تراقب الأحداث وتعطي الأوامر وتحاور.

لا بد أن نشير أن تنظيم حماس قد لقي دعمإسرائيل في البداية وذلك لإيجاد قوة مناهضة لمنظمة التحرير التي كان معظم أعضائها مقربين للاتحاد السوفييتي السابق. بعد فترة من الزمن تمكنت حماس من التوسع والانتشار وكلل ذلك بهيمنتها على قطاع غزة واستئصال كل الفصائل الأخرى بقوة السلاح باستثناء حلفائها من الجهاد الإسلامي ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. نحن نعلم أم معظم فصائل اليسار التونسي يدعمون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية القيادة العامة وبما أن هذه الأخيرة متحالفة مع الإخوان فما يضر هذه الفصائل أن تتصالح مع إخوان تونس تماما كما هو واقع في غزة. نقرأ في كتابات الشعلة: "دافع الشيوعيون الماويون في تونس عن البعد العربي الإسلامي في معركة تحرير فلسطين".

أما حزب العمال الذي ألغى كلمة شيوعي من تسميته فها هو يعتبر حماس حركة تحرر وها هو يلتقي بها في تونس. يصرح حمة الهمامي الناطق باسم حزب العمال: "بالنسبة لنا الأمر يتعلق بحركة تحرر وطني وما يهمنا هو من يوجه البندقية إلى الكيان الصهيوني العنصري النازي.... لذلك نحن لنا علاقات مع حماس واستقبلنا في هذا المقر صديقنا سامي أبو زهري وناقشنا معه وثمة من استغرب هذا الأمر فأجبناهم أن من يستغرب هذا اللقاء بين حزب العمال وحركة حماس فهو لا يعرف شيئا عن حزب العمال ولا عن النضال".

لا ننسى أيضا أن بعض اليساريين الذي انظموا سابقا إلى منظمة آفاق اليسارية أصبحوا من القادة في حزب منصف المرزوقي وعقدوا تحالفا متينا مع حركة النهضة الإخوانية واعتلوا مناصب هامة في السلطة في ظل هيمنة حركة النهضة على الحكم في تونس ونذكر منهم عبد العزيز كريشان الذي أصبح مستشارا للرئيس المنصف المرزوقي. (لا ننسى ذلك المقال الذي نشرته جريدة لومند الفرنسية بعنوان: لماذا التحالف مع الإسلاميين).

من المثير أن حركة حماس التي رعاها حزب البعث السوري وفتح لها مكاتب انقلبت عليه وتحالفت مع تنظيم النصرة وها هو خالد مشعل يهنئ الشعب السوري بانتصار "ثورته المجيدة" وبالذات الشرع أو الجولاني.

موقف الإخوان من القضايا المرتبطة بالديموقراطية والتصورات الإيديولوجية والمنطلقات والموقف من المرأة لا تهم بالنسبة لليسار. قضيتنا وطنية بل قومية بالأساس وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

من المضحك أنه وبعد الدمار الشامل الذي لحق بغزة وشعبها ها هي حماس تخضع لمقترحات الرئيس ترمب وتتواصل مع إسرائيل بالخصوص عبر قطر التي لها علاقات وطيدة بإسرائيل.

لقد مثل الفكر القومي العربي والإخواني دمارا على الشعب الفلسطيني بل إن اليمين الديني الصهيوني قد بنى سياسته على ترهيب الشعب وتخويفه من هجوم عربي وإسلامي وتهديده لدولة إسرائيل ولم يبق ذلك أي مجال للأوساط الحرة والحالمة بالسلم الحقيقي الذي يضمن حقوق الشعب.

صحيح لقد انكشف وجه الصهيونية كفكر عنصري ولقد تعاطفت جل الشعوب مع غزة لكن ماذا جنى هذا الشعب من مغامرات الإخوان سوى الموت والبؤس والعرى. صرح أحد قادة حماس من قطر: "إن مسؤولية شعب غزة تعود للمجتمع الدولي ولا لحماس لأن معظمهم من المواطنين الذين وقع تهجيرهم وبالتالي تقع المسؤولية على منظمة الأمم المتحدة التي عليها أن تتكفل بهم."

عندما تترسخ الأيديولوجيا في رأس شخص أو مجموعة فإنه يتخلى عن كل تفكير عقلاني أو نقد لأن الأيديولوجيا تجعل منه شخصا أعمى وهذا ينسحب على كل الأيديولوجيات بما فيها القومية والدينية والستالينية.

كذلك عندما تفرغ جراب اليسار لن تبق له سوى القومية لأنها تدغدغ المشاعر وقد تمكنه من استعادة عذرية فقدها. فلقد ركب اليسار أحداث غزة ولا يزال ولكن ذلك لن يؤثر على هزيمته النكراء وتفككه.

تحالف اليسار الستاليني مع اليمين الديني مستمر وقد يترسخ ونحن شاهدون اليوم على التحالفات الجديدة التي تنشأ. لكن ما يفعله اليسار وبكل حماقة وسذاجة هو تعبيد الطريق لليمين الديني الذي سينقلب عليه ليدمره وليخلو له المجال لفرض سيطرته.

VI-تجربتي مع اليسارية:

بدأت تجربتي مع اليسارية عندما التقيت في سنة 1973 بالراحل محمد البوغانمي شهر الأبرق لزرقة عينيه ثم بالأستاذ وذلك في المبيت الجامعي. لقد جمعتنا صداقة قوية خصوصا وأن الراحل كان رؤوفا وذي أخلاق عالية. لم أكن أعلم أنه قيادي في تنظيم العامل التونسي. في نفس السنة التحقت بالهياكل النقابية المؤقتة بالجامعة. في سنة 1975 حوكم الراحل غيابيا بـ5 سنوات سجنا بتهمة الانتماء لتنظيم غير مرخص فيه ولكنه لم يسلم نفسه وآثر أن يعيش في السرية. كنت أقابله مرة في الأسبوع لأحمل له بعض المال والمتاع (كنت أقوم ببعض الصناعات التقليدية في المنزل وأحصل منها بعضا من المال). في تلك الفترة وإثر المحاكمات المتتالية عرف تنظيم العامل التونسي تراجعا كبيرا في الساحة الطلابية خصوصا مع ظهور تنظيم الشعلة المنافس له وأتذكر أنه في إحدى الليالي وفرت للقيادة منزلي الذي كنت أكتريه من عملي وذلك بالضاحية الجنوبية بحمام الأنف. أمام هذه الأزمة الخانقة قرر التنظيم القيام بمصالحة مع أعضاء سابقين استقالوا منه وكانوا ينعتون بالعفويين. كنت أنا الوسيط بما أن المعني بالأمر كان من أقاربي وزاول تعليمه في فرنسا (محمد الهاشمي الحيزم). بعد نقاش طويل ومرير تقرر أن يعود الأعضاء المستقيلين للتنظيم وتكفلوا بمهام داخله من بينها الطباعة. برزت في ذلك الوقت تباينات في صفوف التنظيم بباريس وتونس وبدأت التقييمات تنزل الواحدة تلو الأخرى وخصوصا التقييم الذي قام به جماعة حمة الهمامي والذي اعتبر أن خط التنظيم صحيح وما بقي سوى بعض القضايا التكتيكية. في ذات الوقت وقع تبني المسألة القومية العربية .

بان جليا لنا أن هذا التنظيم لم يتعظ من أخطائه وأنه تنظيم شباب طلابي وتلمذي لا غير. فالاسم لا ينطبق على المسمى: لا يوجد أي عامل

بالتنظيم. كتبنا نصا بيننا فيه موقفنا الداعي للنشاط في الأوساط الشعبية من عمال ومزارعين وشباب وكان الرد من جديد بأن هذا الموقف عفوي ولا بد للتنظيم أن يدعم خطه ويوضحه قبل كل شيء لأنه وكما كانوا يصرحون: الوعي يسبق الممارسة.

اقتنعنا بأن هذا التنظيم لا يرتجي منه خيرا وقررنا الانسلاخ وكلفت بالاتصال بالأنصار وتوضيح المسألة وبعد أشهر قررنا الانسلاخ وتكوين تنظيم "العامل التونسي-الخط الثوري". كان ذلك بمثابة الصاعقة على تنظيم العامل التونسي. نشرنا جريدة شهرية بالوسائل البدائية وقررنا الاتصال بالشعب في الجهات.

كنا نعتبر اتحاد الشغل منظمة رجعية تابعة للسلطة ونادينا بتكوين نقابات سرية.

كنت متصلا بالمناضلين بجهة الساحل وبفرع الطلبة.

انتقلت في عديد الجهات وعملت في الصائفة في بعض المؤسسات خصوصا في الساحل حيث كوننا خلية عمالية في قصر هلال واتصلنا بالعمال وكوننا نقابات سرية كما كان لنا اتصال بأوساط الشباب. لا زلت أذكر ذلك العامل المناضل "بوليلة" الذي انقطع معه الاتصال حيث كان شعلة وقادة.

كنا نتبنى الماوية ونظرية العوالم الثلاث للحزب الشيوعي الصيني.

ما الذي كان يجمعنا بمختلف منظمات اليسار الأخرى؟

- اعتبرنا الماوية مرجعا
- قبلنا بمبدأ المركزية

ما الذي كان يفرقنا عن منظمات اليسار الأخرى؟

- كنا ننشط في أوساط العمال والجهات ونرفض الدخول للاتحاد العام التونسي للشغل

- لم تكن المرجعية القومية العربية راسخة في أوساطنا
- كنا نرفض التعامل مع المنظمات الفلسطينية اليسارية اعتبارا لكونها كانت موالية للاتحاد السوفييتي
- كنا نعتبر نظام القذافي رجعيا ويمثل خطرا على تونس وقد أصدرنا لذلك مقالا طويلا بعنوان: التحقيق العيني بليبيا
- اعتبرنا اضراب جانفي 1978 صراعا بين أجنحة السلطة ولا يمت بتاتا لمصلحة العمال
- نددنا بعملية قفصة الإرهابية وكنا الوحيدين.

ملاحظة: لقد ساهم التنظيم بصفة فعالة في انتفاضة قصر هلال العفوية في ديسمبر 1977 شهرا قبل أحداث جانفي 1978. هنا لا بد أن نذكر مرة أخرى العامل بوليلة والتلميذ الذي أخذ مصدح الجامع وصرح: هنا يموت الحزب.

من ناحية أخرى وصلنا خبر باعتزام الداخلية إلقاء القبض عليا ففررت إلى منطقة سيدي بوزيد وعشت ما يقارب السنة كعامل فلاحي أعمل كامل اليوم وأسكن في بيت قرب المزرعة بمقابل 7 دنانير في الأسبوع في أرض بور خضرتها وكان اسمي المستعار عبد المجيد. عند إعلان مزالي العفو التشريعي العام عدت للدراسة وكنت آنذاك بالسنة الثالثة طب .

لقد سببت لنا مواقفنا ردودا عنيفة من قوى اليسار بل أصبحنا ننعت بالدساترة الجدد وقد طال ذلك قسما من القيادة التي اتصلت بنجيب الشابي وجماعة حمة الهمامي ثم وقع تشويهنا في جميع الجهات وتقرر فصلنا من التنظيم باعتبارنا نمثل خطا يمينيا.

وقع طرد 13 عضوا من قياديي التنظيم والتحق المنقلبون بجماعة حمة الهمامي بل هناك من هو الآن بالقيادة .

في الواقع لا زلت أتحمل مسؤوليتي ولا أتنكر لما قمت به سوى أني اكتشفت لاحقا أن المسألة تتجاوزنا وأنها ترتبط بجوهر النظرية الماركسية

اللينينية. كيف يعقل أن يطالب تنظيم بالديموقراطية وهو عاجز عن تحقيقها في أوساطه وما هي الأسباب لتعدد المنظمات والمجموعات والحال أنها تنبع من نفس المصدر. إنها الأيديولوجيا. كان لا بد من وقفة تأمل. تأكد لي ذلك وترسخ وقررت توسيع معارفي والانفتاح على تصورات جديدة تسمح لي بالحرية ولا تجعل مني عبدا لأي مرجعية. كان لمكتبة "Claire Fontaine" الفضل في ذلك حيث اكتشفت كتابا لخص ملتقى عالميا بعنوان: "الأوتونوميا أو الإستقلال من الفيزياء إلى السياسة". اكتشفت كتابات العديد من المفكرين ومن مشارب وأوساط عديدة أذكر منهم Wolfganag suchs الألماني و Ivan Illich و André Gorz وCornélius Castoriadis و Serge Latouche و Jean Claude Michéaو الفيلسوف التونسي Eugène Enriquez ابن منطقة حلق الواد وغيرهم كثيرون وكانت فترة التربص بفرنسا فرصة للقاء العديد منه.

تعرفت على تجربة "الاشتراكية والبربرية" التي انطلقت منذ 1949 وكانت تنقد التجربة السوفييتية وتعرفت على "شيوخ" هذه الجمعية ثم انضممت لمجموعة بحث (وليس حزبا) وهو Lieux communs وكان ذلك بعد وفاة الفيلسوف كاستورياديس.

اكتشفت أن الحرية والمجتمع المستقل والحر والديموقراطي الحقيقي يتنافى مع ما تعد به الأحزاب اليسارية والنقابات وأنه لا وجود لقوانين للتاريخ إلا ما يصنعه الشعب وأن البروليتاريا المزعومة التي ستقود الثورة ليست سوى حفنة من أشباه المثقفين المتلهفين للسلطة والسلطان .

اقتنعت أيضا أن الفكر القومي العربي كان وبالا على جيل كامل من الشباب وأن القومية هي في الأساس فكر فاشي وغير ديموقراطي.

اقتنعت أيضا أن ما ينقصنا هو الثقافة والفلسفة والتعرف على كتابات الآخرين والانفتاح على الآخر (فلسفة واجتماعا وفنا وغيرها من

المجالات) خصوصا أوروبا منبع الثورات والفلسفة وكذلك الاطلاع على مجمل القضايا التي تهم البشرية وبالأخص البيئية .

قاطعت اليسار واليساريين وانسحبت من أوساطهم وها أنه يتأكد لي كل يوم أن استنتاجاتي حولهم صحيحة وأنه لن يكون لهم أي مستقبل بما أنهم لا زالوا متشبثين بالقوالب الجامدة ومتعلقين بالأيديولوجيا .

VII-أزمة اليسار: خطاب يجترّ نفسه

في كل أرجاء العالم يعرف اليسار (وهو مصطلح ملطّف للماركسية بتلاوينها المختلفة) أزمة وتراجعا بحيث لم يعد الخطاب قادرا على الردّ على التساؤلات والقضايا الهامة التي تواجهها البشرية. إضافة إلى أن التحليل الإقتصادوي البحت قد برزت حدوده كما حدود نظرية التاريخ التي ترى فيه خاضعا لقوانين صارمة وحتمية وهو ما فنّدته وتفنّده الأحداث التاريخية. فلقد روّج لفكرة مفادها أنه لبلوغ المجتمع الشيوعي لا بد من انتهاج سياسة اجتماعية عادلةتحقق الرفاهية للجميع وتوفر الحاجيات للجميع بحيث ينعم الكل بخيرات مجتمع الاستهلاك ونحقق التنمية للجميع وعندها تنتفي الدولة وبذلك تلتقي الماركسية مع الليبرالية في التنكر للأزمة البيئية التي تهدد العالم والبشرية ومع مفهوم استهلاكي للسعادة والعيش الكريم. المجتمع الشيوعي هو لكل حسب حاجيته. لكن ما هي هذه الحاجة؟ من ناحية أخرى استعيض عن النضالات الاجتماعية (التي لا يمكن أن تقتصر فقط على الاحتجاجات والمطلبية) بلوبيات نقابية بيروقراطية وحركات مهنية صرفة (corporatiste). في نظر اليسار تمثل الجماهير المضطهدة الضحية الأولى للمجتمع الرأسمالي والحال أنه لم يسائل هذه الجماهير ذاتها عن مسؤولياتها كغيرها من الفئات في ترسيخ عقلية الاستهلاك وتعلقها بقيم وأنماط عيش الفئات المرفّهة. فالتنمية في نظر الجميع هو أن نلتحق بمستوى عيش الطبقات العليا والمتوسطة. يتمثل العائق الوحيد دون تحقيق مجتمع الرفاهية في قلّة قليلة تحتكر خيرات البلاد والعالم. صحيح أن قلة قليلة في العالم تحتكر جزء هاما من خيرات العالم لكن حتى ولو افترضنا أننا قسمناها بالعدل على كل البشرية فهذا لن يحول دون الأزمة التي يمر بها عالمنا والتي لا تقتصر على الاقتصاد بل تشمل كل مجالات الحياة. فالنظرة الإقتصادوية البحتة قد برزت حدودها. في خضم هذه الأزمة وهذه الفوضى العارمة التي تستفحل في كل أرجاء المعمورة تتطور أفكار اليمين المتطرف والأفكار اليمينية

واليساريةالمتخلفة والليبرالية الفاحشة بما فيها تلك المتلحفة بغطاء ديني. حتى ما يسمى بالمجتمع المدني المتمثل في الجمعيات فلقد انساق في موجة وهم الاستهلاك الذي اتخذ عناوين شتى كالتنمية والتنمية المستدامة التي غالبا ما أفرغت من كل محتوى وأصبحت تستعمل جزافا يمنة وشمالا لتتحول إلى كليشيهات فارغة من كل معنى. في الحقيقة ينمّ اللهث وراء الاستهلاك عن بؤس اجتماعي وثقافي وحتى حضاري يتوهم أصحابه أن الاستهلاك سيعوّض الفراغ الناتج عن فقدان الروابط الاجتماعية والإنسانية التي ميزت المجتمعات المعاصرة.

هناك أزمات تطال كل مجالات الحياة: الفلاحة، التربة، الهواء، العيش المشترك، الثقافة والفنون، العمران، الصحة، التعليم ..... واليسار غائب عن كل ذلك. لكن لماذا هذا القبول الأعمى بمجتمع الاستهلاك؟ لأن هذا المجتمع قد استطاع ولو لحدّ ما بفضل العلوم والتقنيات وخصوصا منها تقنيات الاتصال (ولا التواصل) من توفير شيء من "الرفاهية" والأمن والحريات الفردية خصوصا في الغرب. حتى الجزء المهمّش من الشعب والذي يتزايد عدده كل يوم فهو يرنو إلى الاندماج في هذا المجتمع والحصول على جزء من "خيراته": نريد التنمية. لكن أية تنمية؟

تكمن المعضلة الأساسية في أن نمط الحياة هذا والذي يتميّز بجاذبية خلابة لا تضاهيها أية جاذبية في التاريخ البشري يؤدي إلى نتائج كارثية ووخيمة إن على مستوى لحمة المجتمع وتضامن أفراده وجماعاته أو على الذهنيات والمخاييل أو على الكون والطبيعة التي تستنزف كل يوم ونحن شاهدون على أزمة المناخ والفلاحة والماء والطاقة والتلوث في جميع مظاهره ... الكل حاكمون أو محكومون، فقراء وأغنياء، عاطلون وعاملون، يتجاهلون هذه القضايا ولا يريدون مجرد التفكير فيها لأن ما يهم هو المنفعة الفردية واللحظة الراهنة. هذا لا يعني أنه لا يوجد وعي بهذه المخاطر رغم حدوده. ففي البلدان الغربية بالخصوص نلاحظ ابتكار أنماط جديدة من الحياة ومن العلاقات الاجتماعية خارج التصور المهيمن وقد تجلى ذلك في هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف (كل سنة يهاجر

أكثر من 150 ألف فرنسي من المدينة إلى الريف ليستقروا فيها) وبروز القرى المستقلة تماما وابتكار تقنيات بديلة وظهور تصورات ومقاربات فذة لقضايا مثل التعليم والثقافة والفنون والعمران والصحة. بالتوازي برزت كتابات وبحوث جديدة لا تمت للتصورات الغالبة في المجتمع بل ترتبط بمختلف جوانب الحياة.

فالبشرية حبلى بشيء جديد تبادر به أقليات فاعلة ولكن أفكارها تزيد نفوذا كل يوم. لكن ومهما تعددت التصورات الجديدة فالتغيير يظل موكولا للمجتمع الواعي بقضاياه ولا لنخبة سياسية أو فكرية مع تقديرنا لكل نشاط فكري.

معضلة اليسار أنه قد جعل من القضايا الاقتصادية محور الحياة مثله مثل الليبرالية واعتبر أن الغوص في الرؤى والمخاييل والتصورات ضربا من المثالية. فنحن نعيش في مجتمع التطابق المعمّم (كدجاج المصانع) Le conformisme généralisé والفردانية المقيتة والتخريب البيئي وتراجع القيم الإنسانية وفقدان معنى الحياة ذاتها وتجاوز ذلك يتطلب وعيا جديا بل حتى ثورة أنثروبولوجية تعيد الاعتبار للعلاقات البشرية ولتعامل بديل للإنسان تجاه الكون والطبيعة علما بأنه وخلافا للنظرية الماركسية التي ترى أن المجتمع الرأسمالي تطور موضوعي يدخل ضمن قوانين التاريخ فهو في الحقيقة ومن وجهة نظر العلاقة مع الكون يعتبر نتوءة واستثناء إذ أنه الوحيد الذي نادى بإخضاعه لسلطان الإنسان وبذلك فصل الإنسان عن الطبيعة وعمد إلى تشييئ الكائنات الحية (تصنيع الكائنات الحية وتصنيع الفلاحة نفطا ومبيدات وأسمدة، اللعب بالجينات، خلق فيروسات جديدة، محاولة خلق إنسان صناعي ....) . لا بد من التطرق إلى كل أوجه الحياة هذه وذلك يتطلب نشاطا فكريا وعملا دؤوبا لاقتحام كل هذه القضايا ولكن اليسار التقليدي يكاد يكون غائبا بل هو يعتبر هذا التمشي ضربا من المثالية والطوباوية بما أن قوانين التاريخ تسير وحدها ضمن علاقات طبقية ستحدد إن آجلا أم عاجلا مستقبل البشرية الذي يصبح معلوما مسبّقا وحتميا وهذه قمة المثالية بل حتى نوعا من التبشيرية

الدينية. هناك تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وسيؤدي ذلك إلى ثورة تقودها طبقة البروليتاريا تحت إشراف حزب ماركسي لينيني. هذه حتمية تاريخية.

كل مجتمع يخلق حاجياته لمواطنيه ويروّج لتصورات ومخاييل مفادها أنه دون الحصول على هذه الحاجيات لا معنى للحياة. لكن ما يتميّز به المجتمع الرأسمالي المعاصر هو أنه تمكّن من فرض وجوده واستمراره واستقراره مستثمرا حتى الصراعات الاجتماعية وذلك من خلال وضعه للاقتصاد محورا للحياة. لا معنى للحياة دون سيارة وتلفاز بلازما وهاتفا محمولا من النوع العصري ولباسا خاضعا لموضة العصر ولقد استطاعت الرأسمالية أن توفّر ذلك وإلى حد بعيد ولفائدة أوسع الفئات. هي تعد وهي تنفّذ. لقد تبوضعت (من بضاعة) الحياة.

تعتمد الدعاية اليسارية على نفس الأساليب التي تنكرها على الليبرالية: انتخبونا وسنوفّر لكم هذا المتاع وبصفة عادلة. سوف نضمن لكم تنمية توفر لكم كل الحاجيات. لكن ما معنى الحاجيات ومن يحددها؟ لم يفهم الجميع أن نجاحات الرأسمالية أصبحت تمثل عوائق لتواصلها ولكن المفارقة أنها لا تستطيع أن تستمر سوى بدعم توجهاتها خصوصا دفعها للاستهلاك. فعندما طرحت قضايا البيئة أجاب بوش الأب "نحن لا نساوم في نمط عيشنا". لا وجود لحدود فنحن في مجتمع لا يعرف التحديد الذاتي وحتى المسؤولية تجاه الحاضر وتجاه الأجيال القادمة. إنه التوسع اللامتناهي والتحكم المطلق في الكون والبشر وهذا الوهم يتقاسمه اليمين واليسار. لكن كل قوة هي أيضا ضعف لأنها تخلق أسباب انهيارها دون أن تعلم ولكن ذلك لن يكون بصفة آلية ووفقا لقانون موضوعي كما يعتقد البعض ولكن من خلال فعل واعي ومسؤول للبشرية جمعاء.

إضافة إلى عجز اليسار عن تقديم بديل حضاري وأنثروبولوجي وأن كل ما يصبو له هو أن يكون القائد لهذه المسيرة المظفرة للتنمية بتسمياتها المتعددة فلقد ارتكز في نشاطه على المواجهة. تقترح الليبرالية مشروعا فيعارضها اليسار ويجابهها باسم الدفاع عن الطبقات الكادحة والمسحوقة

وإذا بنا أمام ثنائية: فعل ورد فعل معاكس ولم يفهم الجميع أن ردّ الفعل هذا هو من العوامل المغذية للفعل. فالاكتفاء بمعارضة السلطة هو جزء من السلطة ذاتها. فعلى سبيل المثال كان لنضالات العمال في الغرب من أجل الزيادة في الأجور دور هام في تطوير عجلة الاستهلاك وترسيخ نمط الحياة الاستهلاكي. لقد فهمت أقلية فاعلة في الغرب أن أسلوب المواجهة وحده لا يقدر على تجاوز الأوضاع وأن عليها أن تبادر سواء في المجال الاجتماعي والاقتصادي أو الثقافي والفني فبرزت آلاف الحركات والجمعيات من بينها حركة البساطة الإرادية والتبادل الحر وحركة البذور الأصلية والقرى البيئية والثقافة البديلة وشبكات التواصل بين عديد المجموعات وحركة العمران البديل وحركة ازرعوا أينما كنتم و بدأ الوعي يتنامى حول مخاطر المبيدات والطاقة النووية وتخريب التربة والمخاطر الصحية مع استفحال أمراض العصر والتلوث ..... رافق كل ذلك حركة فكرية وثقافية خصوصا في الغرب وهي حركات مستقلة عن كل المرجعيات الأيديولوجية. لكن اليسار يغط في نوم عميق ومنشغل بالقضايا السياسوية وبتلك المتعلقة بالسلطة.

ما لم يفقهه اليسار هو أن الجديد ينشأ في رحم القديم وأن التغيير الذي سيأتي من فوق بعد أن يستولي اليسار على السلطة هو محض خيال وحتى لو وقع فلن يغيّر ذلك في الأمور شيئا ما دامت الاختيارات الإستهلاكية والإنتاجوية هي ذاتها اختيارات الليبرالية. لم يفقه اليسار أنه **لا يمكن تجاوز اليمين بالوقوف على يساره** وترقّب أي حركة من هذا الأخير للرد عليها. اليمين يقترح واليسار يرفض: لقد تعودنا بهذا المشهد البائس وأصبح الجميع يتنبأ بموقف اليسار بمجرد بروز مشروع ليبرالي.
فمشروع المخطط الذي تقدم به اليسار كبديل لا يختلف في عمقه عن المشروع الرسمي ويكمن الفرق فقط وأساسا في مصدر التمويلات (في هذا الشروع يقع الحديث عن تطوير صناعة ثقيلة وتطوير الطرق السيارة وبناء المنشآت الكبرى).

قبل أن يفكر اليسار في اعتلاء السلطة وافتكاك المناصب ألا يجدر به أن يقيّم التجارب السابقة ويتفهم أسباب سقوط التجربة السوفييتية وغيرها من التجارب البيروقراطية. ألا يجدر به أن ينفتح على رؤى وتصورات جديدة وفذة عوضا عن التعلق بالرموز والقادة والشعارات الجوفاء. فقبل أن نغير النظام كما يحلو لليسار أن يدعي علينا بتغيير أنفسنا فرادى ومجموعات والتأثير بالفعل الإيجابي في المجتمع فكرا وعملا ونشاطا وذلك بالتخلي عن القوالب الجامدة. فإذ استثنينا النقابات وبعض الجمعيات فإن حضور اليسار في المجتمع يكاد يكون منعدما وقد استغلت التيارات المتطرفة واليمين الديني أساسا هذا الفراغ لتشحنه بتصورات تركّز على الهوية والتعصب والمشاريع الهدامة والخطيرة على المجتمع والأفراد. إني أقدّر تعاطف معظم مناضلي اليسار مع الفئات المهمشة والبائسة والعاطلين وضحايا مشاريع التنمية الليبرالية الفاحشة وهذا يحسب لهم ولكني أعاين أنهم ملتزمون بنفس المواقف ويراوحون في نفس المكان. تكاد تكون شعاراتهم لا تختلف عن سابقاتها في القرن الماضي وكأن العالم لم يشهد تغيرات جوهرية سواء على المستوى السياسي أو الفكري. لا بد للمناضلين الحقيقيين والذين ليسوا بالضرورة متأدلجين أن يقوموا بعمل فكري جبار وطرق مختلف مجالات الحياة اليومية. فالأحزاب وأحزاب اليسار بالخصوص هي أعجز من أن تكون البديل للوضع الراهن لأنها محكومة بالأيديولوجيا والممارسات القديمة والشعارات الجوفاء المتآكلة كما أنها أيضا محكومة بطموحات رموزها وقادتها وبالتكلس الذي أصاب أجهزتها وبالتناحر بين أعضائها من أجل البروز والنجومية وهذا هو عين ما يروّج له مجتمع الاستهلاك. فعوض عن التسابق في سوق السياسة المنقطع عن الشعب والحياة اليومية والذي ملّه الشعب ألا يجدر بالمناضلين الحقيقيين والنزهاء أن يغيروا هذه الوجهة ويعتنوا بالقضايا المصيرية والحقيقية. قد يرى البعض في ذلك ضربا من المثالية والحلم الطوباوي ولكن أن نحلم خير من أن نربض في ركن مظلم ونكرر ما ثبت بالملموس خوره وعدم قدرته على التجاوز.

خلافا للنشاط الفكري والفلسفي الذي عاشه الغرب في القرن الماضي لاحظنا تراجعا كاملا وانغماس الجميع في مجتمع الاستهلاك وهذا جلي أيضا حتى في مجتمعات العالم الثالث. لقد ساهم الفكر القومجي المحنط في غلق باب النقد والفكر بصفة عامة. فعندما تفرغ الساحة من التفكير الفذ والجديد لن تبقى سوى القومية والهوية. لقد كان لشبه التفكير المشرقي من جماعة القوميين المتمركسين تأثير كبير على الشباب الثائر ولقد عشنا فترات غزت فيها كتب هؤلاء البلاد (إلياس مرقص، جورج طرابيشي، كتابات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الندوات الفكرية حول القومية والوحدة العربية ...). تشبع يساريونا بالفكر المتقومج وأصبح ذلك العماد الرئيسي لتحركاتهم لكن وبالمقابل لا وجود لأي نشاط فكري أو فلسفي أو ثقافي.

في كل البلاد الغربية اندثرت الأحزاب الشيوعية والماوية والستالينية إلا في بلدان العالم الثالث حيث لا زال بعضها يتشبث بالمقولات البالية وإن تراجع نفوذها. مرد ذلك دغدغة الشعور القومي لدى بعض الشباب وتلوينه بمسحة ستالينية. لكن بعض هذه الأحزاب تستحي من أن تعرف نفسها بأنها ماركسية إذ عمد بعضها إلى إلغاء كلمة شيوعي (من حزب العمال الشيوعي إلى حزب العمال).

من ناحية أخرى غابت الرؤى الكونية وكأن تونس تعيش في بلد مستقل عما يحدث في العالم. هذه القطيعة واكبها انغلاق عن الفكر المتأتي من الغرب إلا ما يمكن أن يدعم تصوراتهم الخاطئة. فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك جهل تام بمدارس كمدرسة فرانكفورت الفكرية ومدرسة البربرية ومدرسة الأوتونوميا الفكرية والسياسية والكتابات البيئية وغيرها.

بخلاصة فقر فكري تام وجهل بالواقع المحلي والعالمي وتشبث بقوالب وتصورات بالية. بطبيعة الحال توجد فروق بين هذه وتلك من المجموعات. فهذه الشعلة على سبيل المثال تدعو إلى تخصيص الشيوعية على العالم العربي وتغير اسمها إلى الحزب الماركسي اللينيني العربي.

لقد انتهى اليسار وأصبح ظاهرة صوتية وإعلامية لا غير ونخره الفساد والركض وراء الزعامتية والسلطة والظهور وحتى الانتهازية الكامنة في تغيير المواقف خدمة للمصالح الخاصة والتخلف عن النشاط الفكري والنقدي وأصابته عدوى القومية وترسخت في أوساطه البيروقراطية وما صاحبها من تذيل وعبادة للزعماء المزعومين.

فحتى ولو كانت النوايا الأولية مشروعة وحتى ولو انجرت المجموعات من الشباب التواق للحرية وراء هذه التيارات فإن واقعها يؤكد كل يوم إفلاسها.

VIII - هل هناك بديل لليسار المفلس

إذا كان اليسار مفلسا ومنعزلا عن الواقع المحلي والعالمي فماذا عسانا نفعل وهل هناك بديل عنه؟

لا بد قبل كل شيء من إلقاء نظرة خاطفة على الوضع الراهن محليا ودوليا وتلمس خصائصه والتطورات التي طالته خلال العقود الأخيرة.

نعيش اليوم تراجعا كليا لكل القيم والمعايير وتراجعا شبه كامل للشعوب ومختلف الفئات عن ساحة الفعل الاجتماعي والسياسي بمفهومة الشامل.

إن التدهور الحالي للغرب الرأسمالي هو تدهورٌ لتطلعاته إلى السيادة الشعبية والتداول العقلاني والصالح العام والإبداع الجماعي والعدالة الاجتماعية والاستقلالية والتأمل وهي صفاتٌ دافعت عنها حركات التحرر بمفهومها الشعبي منذ القرن الحادي عشر إلى القرن العشرين. ينبع هذا التآكل المتسارع من ثلاثة مصادر متميزة.

المصدر الأول وهو أساسي داخليٌّ بلا شك: فقد قوّضت المجتمعات الغربية بعضها بعضًا خلال صراعات 1914-1945، وقُضي على حركاتها العمالية على يد الأنظمة الشمولية وشُوّه توازنها الأنثروبولوجي بفعل مجتمع الاستهلاك والهجمة البيروقراطية والتكنولوجية وهيمنة الدولة على الوجود.

المصدر الثاني وهو وسيطٌ بين هذا وذاك: إن التيارات السياسية والفكرية وريثة انقلاب أكتوبر 1917 البلشفي هي التي دأبت على تبرير انهيار الحضارة لما يقرب من قرن. فبعد أن تسللوا إلى جميع المؤسسات منذ ستينيات القرن الماضي أصبح هؤلاء اليساريون الستالينيون يطمحون إلى التحرر من الغرب الاستعماري وها هم يزرعون جميع أشكال الانبهار والتواطؤ مع الهمجيات القائمة شريطة أن تكون نابعة من "مكان آخر" غير الغرب. أصبحت الحلول مستقاة من العالمثالثية أو الماوية أو

الغيفارية أو من بعض التصورات البالية المستوحاة من مفاهيم تناقض كنه الديموقراطية بل شاهدنا ولا زلنا نشاهد تحالفا دوليا بين قوى يسارية وقوى دينية يمينية.

المصدر الثالث والأخير لهذا التفكك بطبيعة الحال خارجي: إنهم الذين لا يرغبون إلا في الانتقام التاريخي من هذا الغرب بمكاسبه، هذا الغرب المحبوب والمكروه على حد سواء. أفقهم هو بروز قوة مناهضة للغرب الاستعماري تنافسه وتبسط سلطانها بديلا عنه وذلك نكاية فيه وفي ماضيه وحاضره الاستعماري أو انتصارالله الكوني. عداء الغرب الاستعماري غطاء للتخلص من الجوانب الإيجابية في تاريخ الغرب وبالتالي التخلص تماما من فكرة الديموقراطيةوهي أساسا فكرة غربية.

فهذه القدرة على التساؤل عن الذات وهذا البحث عن الحقيقة وهذا الحرص على الوضوح وهذا الشغف بفهم العالم هي ما يتلاشى بسرعة.

لماذا التركيز على "اليسارية الستالينية" التي هي في المقام الأول شغفٌ بتجاهل ما يحدث؟ هناك بيئةٌ أيديولوجيةٌ وسياسيةٌ دينيةٌ جزئيًا ترفض التعلّم من "التجربة السوفيتية" أي من ممارسات "الشيوعية الحقيقية"، وتتشبث بأوهامها بعنف.

إن غياب أي تقييمٍ حقيقيٍّ لـ"المسألة الروسية" أمرٌ حاسم. لا يمكن لهؤلاء الناس الاستمرار في الوجود إلا من خلال هذا الإنكار غير المباشر. إنهم يرفضون رؤية المشكلة الكبرى، النظام الشمولي السوفيتي ويبتكرون باستمرارٍ حيلًا خطابيةً لتأكيد أن كل شيء لا يزال خطأ الغرب وهذا دون نكران جرائم الغرب الاستعمارية.فحتى ولو كان انهيار البيروقراطية السوفييتية بتأثير من الغرب فانه ما كان ليقع لولا أن ظروفا فعلية قد مهدت له.

في الحقيقة وجدت في التاريخ حالات مناقضة لذلك نذكر منها: هربرت ماركوز المرتبط بمدرسة فرانكفورت (مع أدورنو وهوركهايمر، إلخ). فهو الوحيد من هذا الوسط الذي أنتج نصًا عن الاتحاد السوفيتي

("الماركسية السوفيتية" عام 1958). هذا النص، الذي نُشر بعد ثورات العمال في بولندا وخاصة المجر عام 1956 يجرؤ على التأكيد على أنه إذا كانت هناك بيروقراطية في روسيا فإنها تنبع من فشل الطبقات العاملة الغربية وأن البيروقراطية لا يمكن أن تتقدم إلا من خلال تحرير نظامها بشكل متزايد. في الواقع، حدث العكس تمامًا: تعرض نظامها للتهديد في كل مرة حاول فيها التحرير وكان رد فعله وحشي للغاية. في عام 1991 تفكك القمع وانهارت الإمبراطورية السوفيتية.

تُشكل اليسارية الستالينية جوًا عامًا وأرضًا خصبة للوعي الزائف حيث تنشأ أيديولوجيات مختلفة تتبنى جميعها الأساليب الأساسية للماركسية اللينينية وتأولها وفي بعض الأحيان وتلونها وتضيف لها تصورات أخرى كالقومية وهذا بالخصوص في بلدان الجنوب والبلدان العربية بصفة خاصة.

إن عدم الرؤية، عدم القول، عدم التفكير هي الأساليب الستالينية اليسارية النموذجية التي لا تزال قائمة.هذا الغياب لتصورات المجتمعات البديلة لن تُسدّه أي نظرية أو نص أو جماعة بل ستكون مهمة قطاعات كاملة من السكان الذين لا يزالون في الوقت الراهن في حالة من الترقب والقلق إزاء انحطاط العالم.

لا أحد يُجادل في أن البشرية تعيش لحظة حرجة في تاريخها وخاصة تاريخها البيئي وأن الحركات الاجتماعية والسياسية لا يمكنها إلا أن تُعاني من هذا الواقع المُرّ. بدون تعريف عملي لأفق سياسي حقيقي أي تأكيد ملموس على تنظيم اجتماعي مختلف تبقى جميع المبادرات الشعبية بلا آفاق. يتجلى هذا جليًا في حالة الانتفاضات السياسية التي هزت مختلف أرجاء العالم وكذلك في التجمعات الكبيرة في دول جنوب أوروبا عام 2011 (الديموقراطية الآن وهنا).

من خلال هذا الفراغ الهائل يُمكننا أن نرى عواقب نزع الطابع السياسي الشامل عن المجال العام على مدى الخمسين عامًا الماضية والتكلسالمُذهل

لجميع المؤسسات بما في ذلك وخاصةً المنظمات "الناشطة"، وتشرذم جميع المبادرات الشعبية وقصر نظرها وهذا جلي في أوروبا: شبكات المساعدة المتبادلة وأنظمة تداول العملات المحلية وجمعيات الأحياء والتعاونيات ومجموعات الزراعة المدعومة من المجتمع والجماعات الناشطة وجمعيات المساعدة المتبادلة غير الرسمية والتقنيات البديلة وتعاونيات العمال والقرى البيئية أو المجتمعات الريفية: إنها لم ترتق إلى ابتكار أساليب لمواجهة الأوليغارشيا.

إذا كانت المجتمعات التي تسودها الليبرالية الفاحشة تماما كما المجتمعات السوفييتية البيروقراطية معادية للبشر فما الذي نبتغيه وما هو المجتمع الذي يجب النضال من أجله وما يجدر بنا أن ما نفعله.هذا هو جوهر السؤال.

ما يجب علينا مواجهته يتراوح على سبيل المثال بين الاختفاء المستمر للأراضي الصالحة للزراعة والضآلة المتزايدة للثقافة المكتوبة وعودة الأوبئة إلى نضوب الموارد المعدنية والبيولوجية والتصعيد الانتحاري للتقنيات النووية والوراثية والعسكريةوالاختفاء التام لمراكز الإنتاج وتآكل البنية النفسية الأنثروبولوجية للفرد التي تعود لآلاف السنين... لذا، لم يعد الأمر "مجرد" إعادة السلطة للجميع بإقصاء زمرة صانعي القرار ولا حتى "إعادة اختراع الحياة" بل هو إعادة بناء مجتمع وحضارة وعالم. إن تعقيد كل من هذه المجالات بل فرط تعقيدها لا يتطلب كتائب من الخبراء المستبدين والجاهلين للواقع بل يتطلب شعوبًا مسؤولة قادرة على فهم واقعها وتشكيله من خلال المداولات الجماعية. فالديمقراطية ليست فقط نظاما سياسيا قادرا على تحقيق العدالة والمساواة للجميع بل إنها وبالخصوص وسيلةٌ لاستيعاب الواقع ولعلاقةٌ المعرفة بالسلطة.

علاوةً على ذلك وفي الوقت نفسه فإن العديد من الأسس التي بُنيت عليها الرؤى "الثورية" لم تعد ذات صلة. فمن المستحيل على سبيل المثال أن نفترض وجود كائن بشري معصوموخالي من الصراع الداخلي أو الجنون أو العنف تمامًا كما لا يمكن للمرء أن يحلم بمجتمعٍ مثاليوذي وفرةٍ لا

حدود لها أو إنتاجٍ آليٍّ بحيث يختزل العمل البشري إلى مجرد شغل. بل إن العكس تمامًا هو ما سيقودنا: إنسانٌ حرٌّ في جوهره وبالتالي في صراعٍ دائمٍ مع نفسه ومع الآخرين. مجتمعٌ قائمٌ على الرصانة وتقييد الذات لأننا نعيش ماديًا في عالمٍ محدود. عودةٌ ضرورية ونسبية إلى العمل اليدوييما أن استخدام الآلات كثيف الاستهلاك للطاقة. نحن شاهدون اليوم ورغم الوعود والأكاذيب علىهيمنة دين التقدم. أي مشروع مجتمعي جدير بالثقة اليوم لا يمكن أن يقوم إلا على عالم إن لم يكن بالكاد صالحًا للعيش بيئيًا فهو بالتأكيد مدمر.

ينطبق الاعتدال في الاستهلاك المُفترض على التكنولوجيا عمومًا وعلى التقنيات الحديثة تحديدًا. فبينما يبدو من غير المُتصور تقريبًا للشخص العادي اليوم أن أي وضع يمكن أن يتحسن دون اللجوء إلى شبكات الحاسوب والاتصالات الدائمة والتواصل الفوري والسريع فإنه يمكن لنا أن نستغني عنها إلى حد كبير. هذا ليس موقفًا مُعاديًا للتكنولوجيا: فنحن نعلم أن التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الإنسان وهذه هي القضية تحديدًا. المشكلة الأساسية ليست جديدة: فقد عوملت (أو أُسيء التعامل معها) تاريخيًا وهي لا تختلف كثيرًا اليوم لكن طبيعتها تتغير مع امتدادها إلى جميع مجالات الحياة لا سيما مع الانتشار الهائل والمتسارع "للتقنيات الجديدة" في الحياة الخاصة وحتى في العلاقات الحميمية.فكل اضطراب في الحياة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية يتعلق بالتكنولوجيا في غاياتها ووسائلها وفي المقابل يُنسى كل ابتكار تكنولوجي قد يُصبح مصدرًا لتحولات واسعة النطاق في المجتمع.لقد اكتسبت العلوم التقنية المعاصرة أهمية بالغة واكتسبت قدرة مطلقة لدرجة أنها تُعزز أوهام الفورية والشمولية والسلطة والعلم بكل شيء وما إلى ذلك. باختصار مفهوم الحرية والتقدم يفهم بأنهزوال للحدود: حدود الزمان والمكان والسلطة وحدود أجسادنا وعقولنا وحياتنا. هذا الحلم الإلهي في الواقع يتعارض تمامًا مع ما تتطلبه الديمقراطية الحقيقية والمباشرة: أن يكون البشر قادرين على قبول قيود الوجود ووضع حدود لإمكانياتهم الخاصة.

جانب ثانٍ وهو غير مرئي ولكنه أساسي: كل هذه الآلات المُفردة والمُصغّرة لا تفترض فقط السلسلة الصناعية الحالية بأكملها وعالم العمل المُصاحب لها بل تفترض أيضًا وصولًا شبه غير محدود إلى مواد ومصادر طاقة معروفة بنضوبها و/أو عدم ملاءمتها للحياة على الأرض (النشاط الإشعاعي). ببساطة، إن الرغبة في امتلاك حاسوب دقيق لكل شخص أو حتى لعدة أشخاص تعني قبول هذا العالم سواءً شئنا أم أبينا أكان متطورًا أم لا.

جانب رئيسي أخير: أي مجتمع أو حركة سياسية يعتمد عملها بشكل أساسي على هذه التكنولوجيا الفائقة يكون عُرضةً للاضطرابات التي ينطوي عليها التحول الاجتماعي الجذري وكذلك للأحداث المأساوية وإن كانت حتمية وغير متوقعة مثل التغيرات المناخية الكبرى وظهور نقص هائل في المواد والأوبئة الخطيرة أو النزاعات المسلحة الكامنة أو المُعلنة.لذا ليس من المُستغرب أن المشروع المُقدم هنا لا يلجأ إلى هذه الأنواع من الأجهزة بل يدعو إلى الحد منها ونزع طابعها الشخصي **وإعادة اختراعها**. بمجرد تحولها ستُسرّع هذه التقنيات علاوة على ذلك أو تُسهّل أو تُوسّع نطاق عمل الأنظمة الديمقراطية لكنها لن تُشكّل جوهرها أبدًا. يجب أن يكون الحذر بشأن التحيزات والتأثيرات التي تُحدثها هذه التقنيات شاغلًا رئيسيًا للمصممين والمستخدمين.

لن تحقق التكنولوجيا العدالة والديموقراطية كما يزعم جل الخبراء.

من أي منظور نتحدث؟ ليس ذلك مجرد إرساء مبادئ بل رسم صورة مجتمع كما يمكن أن يكون وكما نرغب فيه. بالإمكان بلا شك أن نقتصر على وصف المؤسسات السياسية فقط، في شكل "دستور"، أو على معالجة بعض القضايا الرئيسية (العمل والحكومة والعلوم والفنون...)، وترك كل شيء آخر لخيال القارئ.

لقائل أن يقول ألا يمثل أي اقتراح آخر لمجتمع بديل متناقضًا لأننا في الوقت نفسه نُعلن أن الشعوب حرة في اختياراتها ثم نستبدلها بأنفسنا فيما

يتعلق بالتدابير الرئيسية الواجب اتخاذها؟ سيكون ذلك استبدادا كامنًاوتناقضا مؤسفا على الأقل. يزول هذا التحفظ من تلقاء نفسه بمجرد أن نؤكد أن المشروع المعني هنا على عكس بعض المشاريع السابقة لا يدّعي أيَّ مطلقية أو ضمانة أو حتمية: فنحن لا نكتب تحت إملاء روح التاريخ مشروعا سياسيا ينبع "فقط" من التزاماتنا وإرادتنا ورغباتنا. بالتأكيد سوفلن ينزل علينا من السماء ولن ينبع من قبعتنا: **للشعوب إنجازات تاريخية عديدة تُحسب لها وهي النور المضيء لمسيرة الشعوب. فنضال الشعوب من أجل الحرية على مدى قرون هو الشمعة الفعلية وليست الأيديولوجيا المحنطة ولا هي حتميات التاريخ الماركسية.**

من أين تنبع جذور ومشروع مجتمع ديمقراطي فعلي؟

قبل وضع أسس ومبادئ ديمقراطية حقيقية ومباشرةلا بد من وصف تنظيم المجتمع وتقديم لمحة عامة ثم مناقشة التجارب التاريخية والتيارات التي ننتمي إليها ولو بإيجاز.

فالديمقراطية هي التنظيم الذاتي الصريح للشعب الذي يهدف إلى المساواة والحرية والعدالة. إنها بالتالي مجتمع يُعلن قيمه وقوانينه وأعرافه وأسلوب حياته على أنها من صنعه الخاص وليس من أيديولوجيا أو دين أو اليد الخفية الليبرالية أو أيه مرجعية. باختصار إنه مجتمع قادر على وضع حدوده الخاصة دون أي سلطة أو ضمانة تُفرض فوق المجتمع البشري أو خارجه وبالتالي فإن تنظيم المجتمع ليس حكرًا على قلة مختارة من رجال الدين والعلماء والخبراء والناشطين والسياسيين والمتحزبين بل هو ملك للجميع. لا وجود للمعرفة السياسية ولاختصاص بالسياسة بالمعنى الدقيق للكلمة لأن الفرد وحده يعرف ما يريده وكيف وبأي طريقة يريد أن يعيش.**السياسة ليست اختصاصا بل هي كل ما من شأنه أن يتعلق بالحياة العامة**. هذا يعني أولاً وقبل كل شيء أن البنية الاجتماعية وسير العمل ينبغي أن يرتكزا في المقام الأول على النشاط العفوي للناس لا على لامبالاتهم كما هو الحال حالياً. فمن خلال هذه الحياة الاجتماعية المكثفة التي اختفت في الغرب فقط استطاعت الشعوب إنشاء مؤسسات غير

أوليغارشية والحفاظ عليها وتحويلها حيث يمكن للشعب نفسه ممارسة السلطة.

ثانياً لا يمكن لهذه المؤسسات إلا أن تنبثق من هذا التفاعل الاجتماعي وتعكسه وتكون متميزة عنه بوضوح: هذا هو المبدأ للسلطة المستقلة بامتياز. أخيراًنوسع هذا الفصل بين الاجتماعي والسياسي ليشمل المجتمع بأسره معممين مبدأ فصل السلطات ومؤكدين على ضرورة وجود تقسيم سياسي مستقر لجميع مستويات السيادة.

في تصورنا ستُشكّل مجالس الشعب فضاءً للتداول حيث يُدرك المجتمع مسؤولياته ومكانًا لصنع القرار السياسي حيث تُصاغ القوانين وتُعتمد وتُعدّل. ستُشكّل إلى جانب المجالس والمحاكم المُشكّلة من مواطنين يُختارون بالقرعة الهيئات السيادية للمجتمع. لقد أفلست الديموقراطية التمثيلية أو الديموقراطية بالوكالة وحان الوقت لتجاوزها. فالتجمّع الحرّ في اتحادات وكونفدراليات على شكل جمعيات من مندوبين مُختارين عشوائيًا (بالقرعة) ومُدقّقين سيُتيح تنظيمًا أوسع نطاقًا وتحقيق تكافؤ في الدخل للجميع مُقوّضًا بذلك النزعة الرأسمالية نحو التراكم والرغبة الجامحة في امتلاك أوسع ما أمكن. ستعيد هذه الجمعياتتعريف ما يُنتَج ولماذا وكيف في قطيعة تامة مع كلِّ إنتاجية وزيادة عشوائية في الإنتاج والإنتاجية بغاية البيع وذلك في ارتباط وثيق بأماكن العمل ومواقع إنتاج تُدار ذاتيًا من قِبَل جمعيات ومؤسسات مُنسّقة.

إذا وُجد نظامٌ كهذا فلا بدّ أن يكون من عمل شعب بأكمله ومن إبداعه ولا من إرادات حزبية أو قرارات فوقية.من الواضح أن جميع المجتمعات الماضية والحاضرة والمستقبلية تشكل وستشكل دائمًا أفرادًا يتوافقون معها: إن إسقاط مجتمع آخر هو إسقاط لشخصية أساسية أخرى وتكوين آخر للكائن البشري. إن الرغبة في مجتمع معين بما في ذلك الرغبة في المجتمعات التي نعيش فيها هي سواء قلنا ذلك أم لاوسواء اعترفنا بذلك أم لاوسواء تمنينا ذلك أم لا الرغبة في نمط أنثروبولوجي مفرد وجديد.من المفيد تناول هذا الموضوع من زاوية تبدو وثيقة الصلة بعصرنا:زاوية

حب المجتمع والصالح العام المستمدة من مفهوم فيلياPhilia اليوناني بقدر ما هي مستمدة من رؤى التحليل النفسي. يتجسد هذا الشغفبالطبع في الدورة القديمة للعطاء/العطاء المُقابل التي تُشكل أساس التفاعل الاجتماعي البشري ولكنه يتجسد أيضًا في الحوار البناء وكرم الضيافة وحتى في فهم عميق للفوضى الجوهرية لكل من الشخصيات الفردية والأوهام الجماعية. فحب المرء لمجتمعه يعني شعورًا عميقًا بالاعتدال والحكمة والصدق بالإضافة إلى شعور بالأزمة الدائمة والقدرة على التعايش مع الانقسام والاختلاف والتباين وقدرة فعّالة على التساؤل والاستجواب وتغيير العالم الاجتماعي والسياسي وتنظيمه وقيمه قدر الإمكان حتى إلى حد الاختلاف وشخصية سقراط وهي حالة متطرفة هي الأساس هنا. لا يمكن للديمقراطية المباشرة أن تُدار إلا من قِبل أناسٍ مدفوعين بحسٍّ بالصالح العام وهي سمة نادرة في تاريخٍ بشريٍّ عانى من صراعاتٍ بين العائلات والقبائل والعشائر والمقاطعات والأديان واليوم جماعات الضغط النقابية والطائفية وأناس قادرين على مقاومتها حتى الموت. فالأمر يتعلق بقبول قدر الإمكانبمحدودية العالم وكذلك فناء المرء.لسنا بصدد وصف جماعةٍ من القديسين، أو "شعب الآلهة" المستحيل عند روسو بل وصف الإنسانية المأساوية كما تظهر في جميع الأعمال التاريخية العظيمة، إنسانيةٌ تُضاهي إفراطها حكمتها العظيمة ومع ذلك تُمارس حريتها وتُحققها بوعي. إن أفضل المؤسسات وأكثر الأنظمة ديمقراطية وأكثر النصوص تحرراً لا قيمة لها إذا لم يكن هناك نوع أنثروبولوجي من الأفراد قادر على فهمها وقبولها واستيعابها وتشكيلها.

لا بد إذن من إعادة التواصل مع تاريخ مشروع الاستقلالية.نُطلق على هذا الرابط الوثيق بين المجتمع الديمقراطي والفرد المُحرّر اسم الاستقلالية وهي القدرة على إيجاد وتأسيس بأقصى قدر ممكن من الوضوح أشكال وجود ذات معنى وليس في مُطلق كوني أو مُتعالٍ بل لرجال ونساء هذه الأرض المُستعدين لقبول الموت كاختفاء لا رجعة فيه وبالتالي عيش الحياة على أكمل وجه. الاستقلالية: المصطلح "جديد"، لكن الفكرة مُتجذرة

بعمق في تاريخ أولئك الذين سعوا لرؤية في الإنسانية كيانًا في طور التشكل وفي المجتمع بذور المستقبل.

نستلهم تصورنا لمجتمع ديموقراطي حقيقي ومباشر من:

تجربة اليونان القديمة بمدنها ودولها العديدة وخاصةً أثينا منالقرن الثامن إلى القرن الرابع قبل الميلاد التي أحدثت انقلابًا جذريًا في النظام السياسي لا يزال من الصعب إدراك مداه الكامل: من المستحيل ألا يُدهش المرء عند قراءة الدستور الأثيني وتدابير ضبط النفس التي وضعها الشعب لنفسه.هي نتاج "طوباوية خيالية" تعايشت مع المحراث البدائي والتضحيات وأوهام العصور القديمة... للأسف، لم يُعترف بالبعد السياسي للعالم الهيليني إلا مؤخرًا جدًا ولا سيما بفضل زخم مفكرين مثل فينلي وحنا أرندت وكاستورياديسونحن اليوم نلمس ولادة خجولة ومربكة لحركة سياسية تنتصر لها خصوصا في أوروبا.

هناك وفي لحظة ثانية إعادة ابتكار تدريجية لمثل هذا الموقف في أوروبا في أوائل العصور الوسطى مع تشكيل مدن برجوازية بدائية تحررت من العبودية الإقطاعية والانفجار الهائل لحركات التحرر التي تلت ذلك على مدى ستة قرون من ثورات الفلاحين إلى تراجع النظام الأبوي والهيمنة الذكورية ومن الميثاق الأعظم إلى إلحاد عصر التنوير ومن التجارب الثورية الإنجليزية والأمريكية والفرنسية إلى استمراريتها في الحركات العمالية ومن كومونة باريس إلى كاتالونيا عام 1936 ومن المتمردين المجريين عام 1956 ضد البيروقراطية السوفييتية إلى شباب ماي1968 ومن الثورات المناهضة للاستعمار والنضالات النسوية إلى حركة "الساخطين" في أوروبا وحركة "الديموقراطية الآن وهنا" في إسبانيا وحركات الديموقراطية المباشرة في اليونان وحركة السترات الصفراء..... من هذه الموجات التاريخية الهائلة لا نلمس وحدةً عضوية وحزبية بل معنىً عميقاً وجماعةً من الإرادات التي تؤثر في بعضها البعض وتنتقل وتسعى إلى هدفٍ واحد: التحرر من القيود، مشروعٌ

للتحرر من الأطر التي تفرضها البشرية على نفسها. لكن هذه الإشارات لا تكتسب معناها إلا عندما تُنتزع من أصداف اليسار التي تُغلّفها تقليدياً.

أخيراً نذكر المصادر المتعددة الأخرى: حقوق المرأة وحرية المعتقد والتعبير وحق تكوين الجمعيات والإجراءات القانونية ناهيك عن المكاسب الاجتماعية والسياسية.

هذا هو الهواء الذي نتنفسه الذي يُشكل الأساس الذي نبني عليه تصور مستقبل مرغوب. من الضروري بالطبع التحرر من القفص الحديدي الماركسي والستاليني. من المعلوم أن مجمل التحولات التاريخيةتحمل في طياتها بذورا من الماضي وقد استقينا بعضها.

يتشكل المجتمع دائمًا ضمن انغلاق دلالاته الاجتماعية الخيالية. **إن الخلق التاريخي للفلسفة هو قطيعة مع هذا الانغلاق**: تساؤل صريح عن هذه الدلالات ومدلولها ومراجعتها ومن هنا نلمس توحدها الجوهري مع الديمقراطية. كلاهما ممكن فقط في بداية قطيعة ونشوء نوع جديد من الوجود: ذاتية تأملية وتداولية. إن خلق التأمل –الفكريسير جنبًا إلى جنب مع خلق نوع جديد من الخطاب أي الخطاب الفلسفي الذي يجسد تساؤلًا لا حدود له ويتغير على مر تاريخه. لماذا نتحدث عن انغلاق المعنى؟ مصطلح "انغلاق" هنا يحمل المعنى الدقيق ذاته في الرياضيات والجبر. في مجتمعٍ ينغلق فيه المعنى لا يبقى أي سؤال يُطرح داخل هذا النظامولاداخل هذا الكم الهائل من المعاني دون إجابة. تلك هي الأيديولوجيا ليبرالية كانت أم ماركسية أم دينية حيث لا جواب إلا من داخل السياج الذي وضعته البشرية لنفسها.

نبتغي "الاستقلالية، كهدفولكن هل هذا كافٍ؟ الاستقلالية هدفٌ نرغب فيه لذاته ولكن أيضًا لشيء آخر. نريد استقلالية المجتمعوكذلك الأفراد لذاتهم ولكي يكونوا قادرين على فعل الأشياء. ماذا نفعل؟ ربما يكون هذا هو السؤال الأخطر الذي يطرحه الوضع المعاصر والذي يتعلق بالمحتوى والقيم الجوهرية وهذا ما يبدو أنه يعيش أزمة في المجتمع الذي نعيش فيه.

إذا كنا نفضل مجتمعًا مستقلًا و "أوتونوميا" مجتمعًا يستطيع فيه كل فرد المشاركة في الشؤون العامة واتخاذ القرارات السيادية بشأن القوانين بدلاً من تلقيها من مصدر متسامٍ أو لجنة خبراء أو جمعية ممثلين فذلك لأن هذا الشكل من المجتمع هو الوحيد الذي يسمح للناس بالعيش بحرية.

تنشأ السياسة عندما تُشكك مؤسسة مجتمعية معينة في جوهرها بمختلف جوانبها وأبعادها (مما يؤدي إلى اكتشاف سريع للتضامن وبأشكال جديدة) مما يُنشئ علاقة جديدة غير مسبوقة بين المؤسسة والنظام القائم.**لا يوجد مجتمع مستقل بدون أفراد مستقلين.** لا وجود لمجتمع ديموقراطي دون مواطنين ديموقراطيين. الاستقلالية بناء اجتماعي طارئ وضروري في آن واحد. فهي طارئة لعدم وجود ضرورة جوهرية في الطبيعة البشرية الموضوعية لإقامة مجتمع مستقل (فقد يبتغي المجتمع الدكتاتورية وسلطة فردية يرى فيها خلاصه) ولكنها ضرورية أيضًا لأنه بمجرد دخول المرء هذه الحياة العقلانية طارئًا يستحيل عليه الجدال جديًا ضد العقلانية أو الدفاع بشكل مستقل عن مشروع فقدان العقلانية.

في التاريخ ثمة خلق من العدم (سواء على المستوى الفردي أو الجماعي) وهذا بخلاف الفكر الذي لا يعترف سوى بالتحديد والسببية. يبرز ذلك في كل مجالات الحياة وبالخصوص في مجال الفنون. الفكر الموروث عاجزٌ عضويًا عن تفسير هذا (وأي محاولة تفسير ستكون متناقضة بلا شك) بل حتى عن أخذه في الاعتبار. فقد رفض دائمًا رؤيته. هذا الرفض جوهريٌّ وحتميٌّ بالنسبة له. إذا كان التفكير مجرد محاسبة واستدلال فإنه يعني بالضرورة اختزاله إلى شيءٍ كان موجودًا بالفعل، فعلًا أو فكرة (وبالتالي، في نهاية المطاف، من كيانٍ أبديّ). من هنا يأتي الهوس الدائم بالأصل - تاريخيًا كان أم منطقيًا أم وجوديًا -بالأساس. من أين أتينا. البيضة والدجاجة. لكن ما يجب التفكير فيه في التاريخ هو تحديدًا ما لا يمكن اختزاله في هذا التحديد وهذه السببية التي لا تمثل سوى وجها في الحياة وليس كله. إنها النشأة المتجددة باستمرار. لا توجد فئات ولا لغة متاحة يجب على المرء محاولة صياغتها. التاريخ إذن هو جوهر المؤسسة الذاتية

للمجتمع. ولكنه لم يكن مؤسسة ذاتية صريحة إلا في مناسبات نادرة وفي جوانب معينة. اليوم لا يمكن للمشروع التحرري أن يتضمن أي محتوى آخر غير التأسيس الذاتي الواضح والدائم والمستمر للمجتمع من قبل المجتمع بأكمله.

التغيير طارئ وفي نفس الوقت ضرورة لا لكونه يندرج ضمن قانون تاريخي وسببية كما هي حالة الحتمية التاريخية لدى الستالينيين بل لأن الأوضاع تفرضه ولكن ذلك مرتبط بمدى وعي الناس بقضاياهم وتحمل المسؤولية في ذلك. التحدي الكبير للبشرية هو بعث هوية جديدة تتصالح مع الفترات التاريخية الثورية الحقيقية والتي تعرضنا لها.

ما نعيبه على كل التصورات اليسارية خصوصا في البلدان العربية والتي تنعكس سياسيا هو تعلقها بهوية مقيتة وقاتلة على لسان أمين معلوف وبناء برنامج كامل ينطلق منها. فرغم أننا "محددون" تاريخيا بطرق متعددة كاللغة والعادات وما نطلق عليه بالإرث لكن هوية شعب لا تتوقف على إرثه وإلا قبلنا بفلسفة الجواهر. **فمن نحن هو بالأساس ماذا نريد أن نكون**. أما اعتماد الإرث و"البعد العربي الإسلامي" كما جاء في وثائق منظمة الشعلة فهو يحيلنا إلى تعصب فكري وتخلف ثقافي. كل ذلك يمثل بذرة أولى للتسلط والدكتاتورية. لقد برز ذلك أيضا في أوساط من يعدون أنفسهم فلاسفة عرب من دعاة "التفكيك" déconstruction من البعثيين والقوميين الشوفينيين. لا يختلف الستالينيون عن هؤلاء إلا في الشكل.

كان مونتسكيو يصرح" أنا إنسان بالطبع والطبيعة وفرنسي عرضا" أي أنه كان يعتقد أن مواطنته تستمد جذورها من خصوصية الثورة الفرنسية وريادتها في رفع المبادئ الجديدة.

الديمقراطية هي أن يضع الشعب قوانينه الخاصة. تستند هذه القوانين إلى مبادئ وقيم وثقافة وتاريخ ورغبات الشعب. بمعنى آخر يُشكل مجتمعٌ ما بأكمله قواعده الخاصة لنفسه. فالقواعد النافذة تنبع من الناس الذين يجتمعون في مكان وزمان معينين للتداول واتخاذ القرار.

باختصار البشر يصنعون التاريخ. ليس الأقوياء ولا الأقليات ولا الجينات ولا الموارد الطبيعية ولا القوى المنتجة (ماركس) ولا قوانين التاريخ الماركسية الحتمية بل وفي جوهرهم وفي نهاية المطاف البشر هم من يشكلون ويطورون ويخلقون من خلال قيود لا حصر لها ماهيتهم وما سيصبحون عليه والديمقراطية هي عندما يُعرَف كل هذا ويصبح جليًا للناس.

نحن نعيش في مجتمعات استهلاكية مقيتة تصح عليها مقولة **"العبودية الطوعية"**. فإذا كان المجتمع على ما هو عليه فذلك لأن الناس يقبلونه قبولاً جوهرياً. إن قبول المواطنين أو موافقتهم أو حتى سلبيتهم هو موقفهم الجوهري وهو ما يحافظ على الوضع أو يُغيره جذرياً. في نهاية المطاف وفي التحليل النهائي فإن فرضيتنا الفلسفية هي أن الفرد الحر يختار إما السلاسل أو الحرية بغض النظر عن الظروف: فلقد شهدنا ثورات في معسكرات الاعتقال ومعسكرات العمل القسري.

في تاريخ البشرية وإذا استثنينا فترات من التاريخ والحركات المطالبة بالحرية والانعتاق قلّما حاول الناس أن يتولوا مصيرهم. تتميز الغالبية العظمى من التجارب الإنسانية بالتبعية وعندما تحدث ثورة فإنها تهدف إلى إدامة تبعية مختلفة أو هي ذاتها مع جهات فاعلة مختلفة. في الواقع هناك لحظتان تاريخيتان رئيسيتان من القطيعة. اليونان القديم والغرب الحديث.هاتان الفترتان الحضاريتان الرئيسيتان اللتان نرى فيهما مشروع الاستقلال تُمثّلان أيضًا لحظاتٍ عظيمة من الإبداع الفردي والجماعي في جميع المجالات: الاجتماعية والسياسيةولكن أيضًا التقنية والعلمية والفلسفية والفنية وما إلى ذلك. يكفي المرء أن يُقارن عادات وممارسات وفنون ومعارف أي حضارة على مدى قرنين من الزمان مع هاتين الفترتين لإدراك ذلك. إنه انفجار للحرية والاختراع والإبداع حيث يحظى الأفراد بدعم مجتمعهم ويسعون إلى التعبير بألف طريقة مختلفة عما يعنيه أن تكون إنسانًا وما هو قادر عليه.

نستلهم منهما ولكن لا نتوقف عندهما.

لكن لماذا تخلفت الشعوب أو تكاد عن الفعل الاجتماعي خلال العقود الأخيرة. لقد مكنت الزيادة في الأجور وتحسين أوضاع العمال نسبيا في الغرب إلى صهر جل الطبقات والفئات في مجتمع الاستهلاك. استفردت أوليغارشيا عالمية بالسلطة لا فقط باعتماد القوة والحروب بل بالأخذ بلب الشعوب عن طريق فرض مواد استهلاكية ما فتئت تتجدد كل يوم واعتبارها حاجة ضرورية. كما مكنت التقنيات الحديثة من فرض الاتصال السريع ولا التواصل وعمقت عزلة الأفراد الذين تحولوا إلى شبه ذرات وما نطلق عليه بتذرر المجتمع. إنه مجتمع التطابق المعمم (نفس التفكير واللباس والأكل ....) حيث تغزو الدعاية والموضة عقول الناس بمن فيهم الفقراء والمهمشين. هيمنت التكنولوجيا على العلوم وأصبحت الشركات الكبرى والكارتالات تفرض برامجها باسم العلم (تعميم التلاقيح وفرضها على سبيل المثال) وأصبحنا نتلمس دكتاتورية فاقت دكتاتورية الاستهلاك ألا وهي الدكتاتورية باسم العلم والتكنولوجيا.

بالنسبة لليساريين لا يتطرقون البتة لهذه الظواهر لأنهم وحسب النظرية الماركسية فإن التكنولوجيا والعلوم محايدة لذلك نجدهم على سبيل المثال مدافعين عن ضرورة توفير التلقيح كما أنهم منصهرون في مجتمع الاستهلاك. الاستهلاك لديهم لا يتوقف على البضاعة بل حتى على السياسة: انتخبونا فسوف نضمن لكم التنمية. هذه سلعتنا السياسية نعرضها لكم. لكن ما معنى التنمية؟

لقد انتهت فترة الرخاء الاقتصادي ومرت الثلاثون سنة من تعميم الاستهلاك وبوضعة المجتمع واليوم نحن شاهدون على استفحال البؤس في البلدان الرأسمالية (40 مليون أمريكي يعيشون على الإعانات الغذائية) وانتشار الأوبئة الناتجة أساسا عن التربية الصناعية للحيوانات وارتفاع معدلات الامراض المزمنة من أمراض القلب والشرايين والسرطان وغيرها. لكن الأوليغارشا مستمرة في نشر أوهامها باسم العلم والتكنولوجيا وتعد بمستقبل زاهر للبشرية بفضل الروبوتات والتحوير الجيني والنانوتكنولوجيا وغيرها. ظاهرة الحروب المدمرة هي في الواقع

عنوان للأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية بجميع مظاهرها والأوليغارشيا العالمية. فهذه الحروب هي أيضا فرصة لترهيب المجتمع وقبوله بالخنوع الإرادي.

اليسار في خضم كل ذلك منشغل بمقاومة السلطة والسعي لافتكاك المواقع وبالقضايا "القومية" ولكنه في كل يوم يتراجع ويتفكك وتنشأ من كل منظمة مجموعات صغيرة تدعي هي الأخرى امتلاك الحقيقة.

لقد انتهى اليسار ولن يبقى سوى البعض ممن يحنون للماضي ليخلدوا أسماءهم.

ملاحظة: عندما نتعرض للتجربة الديموقراطية الأثينية القديمة يكون الاعتراض الحتمي والمنهجي الذي يُثار هو أن المواطنة استثنت النساء والعبيد والأجانب. هذا صحيح جزئيًا -ويمكننا مناقشته مطولًا -ولكنه معيب جزئيًا: لم تكن هذه القيود أساسًا لممارسة الديمقراطية بأي حال من الأحوال. إن القول بأن النظام الأثيني بما أنه لم يكن مثاليًا لا قيمة له يعني ضمنًا أن الديمقراطية المباشرة إما أن تكون جنة أو لا شيء على الإطلاق وهذا يُظهر بوضوح حالما نتحدث عن مشروع مجتمعي: إما أن تصف منظمة مثالية خالية من العيوب والضعف والنقائص (ثم تُوصف بالطوباوي) أو تُفهم أنه إذا كانت هناك مشاكل فلا جدوى من ذلك.

أثينا ليست نموذجًا. إنها مصدر إلهام، بذرةنستمد منها الإلهام لأشياء معينة. بالمثل فإن مشروع الديمقراطية المباشرة نظام إنساني بامتياز وبالتالي نسبيوليس مطلقًا بأي حال من الأحوال.

أما تجربة الثورة الديموقراطية الغربية التي حدثتبعد حوالي ألف عام وفي أماكن أخرى مع أناس آخرين ولغة مختلفة ودين مختلف تمامًا فلقد أعادت إحياء مشروع الاستقلال الفردي والجماعي هذا. في أواخر العصور الوسطى انتصرت المدن وانتزعت استقلالها من السلطة الإقطاعية: كانت هذه حركة المدن الحرة التي حررت نفسها. بدأت البلدات الحرة والأحياء والكوميونات بتنظيم نفسها سياسيًا واقتصاديًا. كانت هذه بداية البرجوازية

البدائية التي اخترعت الرأسمالية وبالتوازي معها الديمقراطية الحديثة على أسس جديدة. لقد أعاد هؤلاء اكتشاف المؤلفين الذين صعّبت عقيدة الكنيسة قراءة أعمالهم وكان هذا عصر النهضة بتحدياته المتتالية في المجالات الفنية والمعمارية والتقنية والزراعية وغيرها. ثم جاء عصر التنويرحيث تحررت العقول من العقائد الدينية والخرافات ساعيةً إلى إرساء المساواة بين الناس وإتاحة فرص الحرية للفرد والمجتمع. كانت هذه هي الإنسانية التي غذّت في الوقت نفسه الحركات النسوية ولاحقًا حركات إنهاء الاستعمار والحركات البيئية وفي الوقت نفسه اندلعت الثورة الإنجليزية ثم الأمريكية وخاصةً الفرنسية حيث نشأت أنظمة ديمقراطية تلتها أنظمة سياسية مستوحاة منها، على الأقل لفترة من الزمن. سيطرت الحركات العمالية على أوروبا ونجحت مرة أخرى على نحو متقطع في زعزعة النظام الاجتماعي والسياسي وإصلاحه بل وحتى خلال فترات ثورية في خلق مجتمعات تعمل كديمقراطيات مباشرة: كانت هذه ثورات عام 1830 في فرنسا، و1847-1848 في جميع أنحاء أوروبا ثم كومونة باريس عام 1871التي تُمثل لنا مرجعًا أساسيًا. أخيرًا، كانت هناك ثورات القرن العشرين: الثورة الروسية (فيفري 1917 وليس انقلاب أكتوبر) والثورة الألمانية عام 1919 وهكذا دواليكواستمر هذا حتى إسبانيا عام 1936 وقبل كل شيء المجر عام 1956 وهو حدث أُهمل كثيرًا حيث انتفض الشعب ضد الاستبداد البلشفي. في خضم هذا "الكنز المفقود"، على حد تعبيرحنا أرندت، تُعدّ هذه الثورة الأخيرة بالنسبة لنا آخر ثورات العصر الحديث لأنها الأخيرة التي شكّل فيها الشعب هيئاتٍ شعبيةً لصنع القرار ومجالسٍ سيادية في المصانع والمزارع والمكاتب الحكومية لإرساء الإدارة الذاتية بتنسيق جميع هذه التجمعات لتحل محل الدولة كمصدرٍ وحيدٍ للسلطة ولم نشهد منذ ذلك الحين شيئًا كهذا.

هكذا، فإن كل هذه الأحداث، بعضها أطول أمدًا من غيرها، قد أرست عددًا من الآليات الأساسية وتشمل هذه بالطبع تقسيم السلطة وتناوب المهام بحيث لا يتولى شخصٌ واحدٌ وظيفةً بشكلٍ دائم وإمكانية عزل المسؤولين

المنتخبين والتفويضات المباشرة واختيار المندوبين بالقرعة وما إلى ذلك وبالطبع تنظيم الجمعيات العامة.

هاتان الفترتان الحضاريتان الرئيسيتان اللتان نرى فيهما مشروع الاستقلال هذا قيد التنفيذ عبر التاريخ تُمثّلان أيضًا لحظاتٍ عظيمة من الإبداع الفردي والجماعي في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية بالطبع ولكن أيضًا التقنية والعلمية والفلسفية والفنية وما إلى ذلك. نعيد ونقول إنه انفجار للحرية والاختراع والإبداع حيث يحظى الأفراد بدعم مجتمعهم ويسعون إلى التعبير بألف طريقة مختلفة عما يعنيه أن تكون إنسانًا.

البشرية لا تنطلق من فراغ بل من تاريخ تستلهم منه وهي صانعة التاريخ وليست قوانين التاريخ الحتمية والماركسية. التاريخ لا يسقط من فوق بل تخلقه الشعوب.

اليوم نعيش استفراد أوليغارشيا مالية تشمل مختلف الطبقات من الأعلى إلى الأسفل مدعومة بجهاز دعاية وبسلطة تدعي أنها تستمد سلطانها من العلوم والتكنولوجيا. هذه الأوليغارشيا تعمل على مد نفوذها على كامل المعمورة غير عابئة بالانهيار القيمي والاجتماعي والبيئي وبتذرر المجتمع وتراجع مستواه الثقافي وحتى الحضاري. ترتبط هذه الأوليغارشيا بألف خيط بشبكة عالمية لا تعرف الحدود والأجناس والأديان وهي لا تتوانى عن التحالف مع أكثر القوى رجعية في العالم.

إن التحدي محلي ولكنه أيضا كوني وهو يتطلب تظافر مجهودات كل الشعوب والتحرك باستقلال عن كل المرجعيات واستلهاما من تجارب الشعوب من أجل الانعتاق والتحرر. لا يمكن الاستعاضة عن الفعل الحر والواعي للشعوب بأحزاب متذيلة لأيديولوجيا أو قوى.

كل ذلك يتطلب ثورة فلسفية وفكرية وفنية وعلمية أيضا ونشاطا واعيا لا يكون استعاضة عن فعل الشعوب ولكن مساهمة فعالة في التغيير.

بطبيعة الحال يتجاوز ذلك كثيرا فعل الأحزاب وتكالبها على السلطة مهما تعددت وعودها.

أمام هول الأوضاع وتعثر العالم نحو إيجاد مخرج للأزمات التي تنخره تطلع علينا الوعود: غدا سنمكنكم بفضل التكنولوجيا من عالم الرخاء والقوة ومع زيادة الإنتاج والإنتاجية وسنوفر لكل فرد حاجياته وسنقضي على الأمراض ونحقق السعادة التامة. يريدون من الشعوب لفت انظارهم عن المصاعب الفعلية ويستعيضون عن ذلك بالوعود الكاذبة.

كل يوم تخرج أصوات جديدة ترفض الخنوع وتكشف زيف الادعاءات غير عابئة بردود الفعل. في كل المجالات بدأنا نتلمس بوادر وعي كوني جديد بدءا بالفلسفة والسياسة والعلوم والصحة والثقافة والفنون وغيرها من المجالات. من الضروري أن ننفتح على هذه التصورات مخترقين الحدود معتبرين أن مصلحة الشعوب واحدة لا تتجزأ باسم قومية أو وحدة العرق والجنس.

هذا يتطلب نشاطا جبارا لا يقدر عليه المتمترسون وراء الأيديولوجيا والحالمون بالسلطة والحال أن جرابهم فارغة ولا يحملون سوى الشعارات والوعود تماما كما تفعل الليبرالية الفاحشة والأوليغارشيا المتربعة على السلطة في العالم.